وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التـــاريـــخ

العنوان

التجنيس الفرنسي في الجزائر 1937/1862

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : المغرب العربي المعاصر

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بن خليفة محمود	جامعة الأغواط	رئيسا
د. عومري عبد الحميد	جامعة الأغواط	مناقشا
د.يزير محمد	جامعة الأغواط	مشرفا

من إعداد الطلبة :
-بن براهيم عائشة
- بن حدارة هامة

السنة الجامعية: 2019/2018

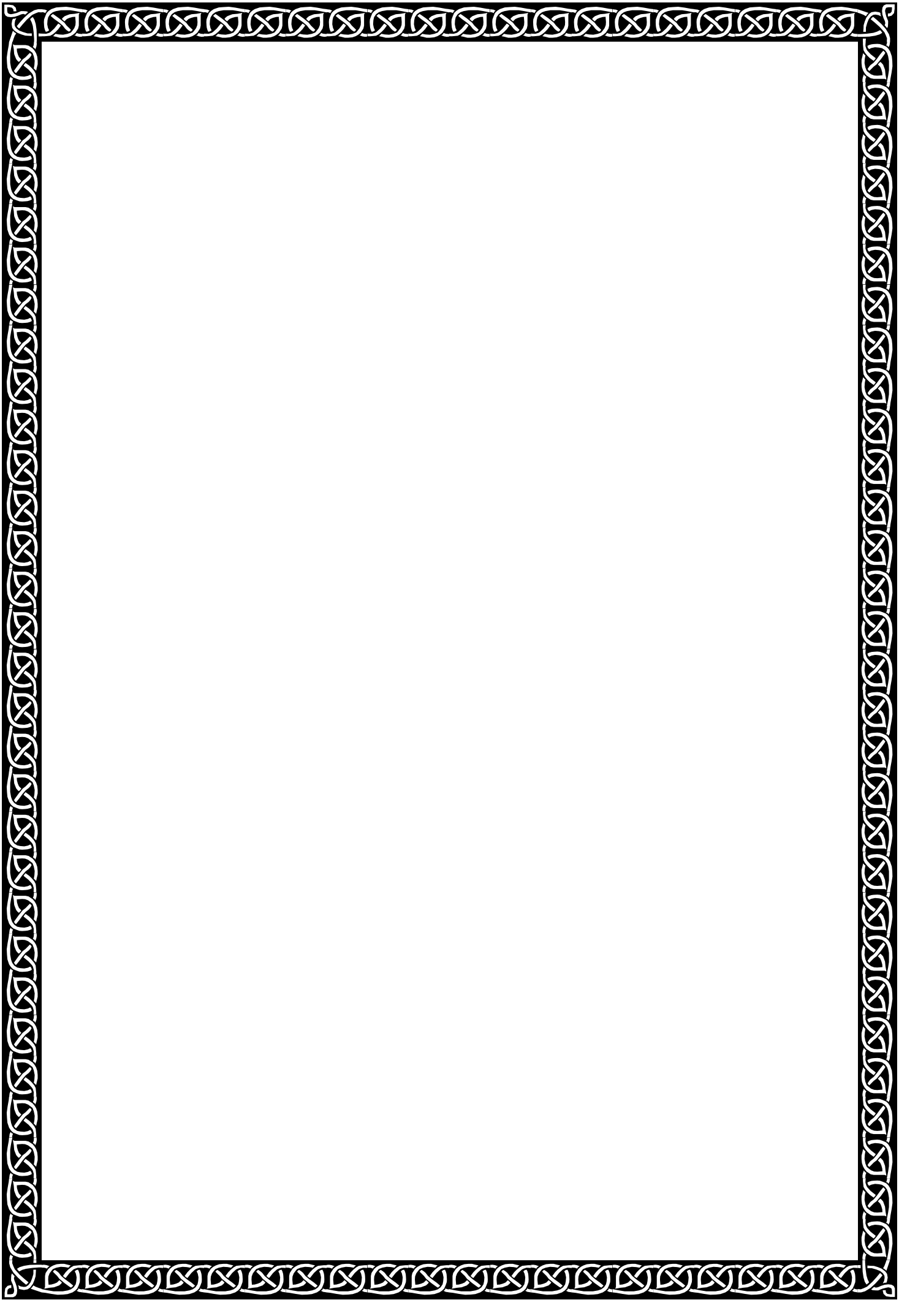

بسم الله
الرحمان
الرحيم

الشكر و العرفان

قال الله تعالى:

(رَبِ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرُ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَالِحِينَ)

< النَّمْل19 >

الحمد لله واهب النعم الذي علَم بالقلم علَم الإنسان ما لم يعلم، أشكر اللَه سبحانه وتعالى على نعمة التي لا تعد ولا تحصى، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، فالله الحمد على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف "يزيرمحمد" على إشرافه ومساعدته لنا في إنجاز هذا العمل له منا فائق الإحترام و التقدير، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذنا الفاضل "بوركنة" ل بتشجيعاته و مجهوداته فله منا على ذلك عظيم الشكر و الإحترام و بارك الله فيه إن شاء الله.

كما نتقدم بالشكر المسبق و الإمتنان لأعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة .

و إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "االله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

"سيدنا محمد صلى االله عليه وسلم".

أهدى ثمرة مجهودي إلى من قال فيهما االله تعالى : **" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "**

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفـاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى

أمي الحبيبة.

إلى الوالد الكريم **"أحمد".**

إلى من كلله االله بالهيبة والوقـار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من كان نعم الأخ و الأب أرجو من االله أن يحفضه لي

"طارق"

إلى النجوم التي أهتدي بها و نعمتي من االله إخوتي ورفقاء دربي اللذين هم مصدر فخري و قدوتي في هذه الحياة "طاهر" "عبد القادر" "توفيق"

إلى شموع حياتي أخواتي "فريحة" "نبيلة" "سعاد" "زليخة" "سهام" .

إلى من هم كالنور في العين صغار العائلة : "بن عمر" "حنين" "عماد" "سناء" "ريتاج" "ماريا" "أسيل" "براء" "عودة" "رهف".

إلى من كانوا مثل إخوتي عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي : "إكرام" "زينب" "حنان" "إخلاص" "أمينة" "مامّة" "فايزة" "صفاء".

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي . ***بن براهيم***

الإهداءَ

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من يملك قلبا برحمته رعاني وجه تبسم إذا رآني نبع جميل قد سقاني إلى من أحمل أسمه بكل افتخار إلى سندي الأول في الحياة **أبي العزيز** "محمد " أدام الله له الصحة والعافية.

إلى من أوصى ببرها من سابع سماء ووضع أعز ما نطلب تحت قديمها

إلى القلب الكبير الذي احتواني بكل صدق إلى جوهرة حياتي **أمي الغالية**

إلى الذين كانوا بسمتا في فؤادي ونجوما في سمائي إلى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري إلى مورد الأنس والسعادة إلى من يترقرق في صدري حبهم

إخوتي : "سمية" "فاطمة" "عائشة" "هالة"سليمة" "مباركة"

إلى أخي الغالي : محمد الطاهر .

إلى روح جدتي العزيزة و خالي العزيز رحمهما الله.

إلى عماتي الغاليات.

إلى أخوالي و خالاتي الأعزاء.

إلى كتاكيت العائلة : "محمدالحبيب" "عبد الحي" " ونيسة" "ابتهال"

إلى جميع صديقاتي الوفيات و رفيقات دربي : "بشرى" "وفاء" "حنان" " عائشة" "زينب"

إلى كل من ذكرهم القلب و نسيهم القلم .

بن حدارة

الفهارس:

الفهارس دون اعتماد خط الهامش.

أولاً: فهرس الأعلام.

- أ-

ابن التهامي : 47، 50.

ابن الموهوب : 54.

ابن باديس : 56، 97، 58، 59، 64، 68.

أبو القاسم سعد الله : 6.

أحمد بن بريهمات : 50.

أحمد بوضربة : 29، 47.

إسماعيل حامد : 49.

الأمير خالد : 29.

الأمير عبد القادر : 26، 27، 28..

-ب-

بوبغلة : 27.

بوحوش : 6.

بوعمامة : 27.

بيجو : 13، 34.

-ج-

جمال قنان: 35.

-ح-

حمدان خوجة : 29.

حمدان لونيسي : 54.

-ر-

ربيع الزناتي : 50، 51، 68.

-س-

سعيد الفاسي : 51.

السعيد بن زكري : 54.

-ش-

شارل روبير آجيرون : 7.

الشريف بن حبيلس : 47، 48، 68.

الشريف سعدان : 51.

-ص-

صالح بن جلول : 52، 53.

-ط-

الطيب العقبي : 60، 65، 69.

الطيب مرسلي : 49،50 .

-ع-

عبد الحميد بن سماية : 54.

عبد القادر المجاوي : 54.

عبد الوهاب الكيلاني : 32.

عثمان زقب : 7.

علي بوضربة : 50.

-غ-

غالي : 36.

-ف-

فرحات عباس: 53، 54.

-ك-

كريميو : 35، 37، 38، 44، 67.

كليمنصوا : 38، 39، 40، 56.

-ل-

لافيجري : 35.

لوروي بوليو : 47.

لويس رين : 22 .

ليون بلوم : 42.

-م-

المدني:6، 33، 46، 64.

مصالي الحاج : 61، 62، 63، 68.

المقراني : 27.

ميشلان : 36.

-ن-

نابليون الثالث : 35.

-و-

وارنيير : 14.

-ي-

يحيى بوعزيز : 6.

-ف-

فيوليت : 5، 41، 42، 43، 44، 52، 60، 62، 63، 67.

ثانيا : فهرس المناطق.

-أ-

إفريقيا : 10، 49، 59، 61، 62، 63.

الألزاس و اللورين : 14، 37.

ألمانيا: 37.

أوروبا : 2، 10، 25.

-ب-

باتنة : 7.

-ت-

تلمسان : 27.

تونس : 27، 28، 38.

-ج -

الجزائر: 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 30، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 50، 51، 52، 56، 58، 60، 61، 62، 63، 66، 67، 68.

-ح –

الحجاز: 28.

-س -

سطيف : 27.

-ش –

الشام :27.

-ع –

عنابة:10.

-ف -

فرنسا : 2، 3، 4،5 ، 7، 10، 11، 16، 17، 21، 22، 24، 28، 30، 32، 33، 35، 38، 41، 42، 43، 47، 52، 56، 57، 60، 61، 62، 64، 66، 67، 68.

فلسطين: 28.

-ق-

القبائل: 13، 15، 22، 24، 25، 27.

قسنطينة : 12، 16، 27، 39، 57.

-ل -

لبنان: 28.

-م-

مصر : 28.

المغرب: 27، 38.

-و-

واد سوف: 27.

واد ميزاب : 27.

وهران: 10، 12، 27، 33، 50.

- **قائمة المختصرات :**

المعنى	الرمز
جزء	ج
صفحة	ص
طبعة	ط
ترجمة	تر
تحقيق	تح
تقديم	تق
مجلد	مج
ميلادي	م
هجري	ه
دون مكان	دم
دون دار نشر	ددن
دون بلد نشر	دبن
دون طبعة	دط
دون تاريخ	دت
صفحات متتالية	صص

المقدمة

نجد أن الاستعمار الفرنسي دام حوالي قرن واثنين وثلاثين سنة، حاولت فرنسا من خلالها استعمال كل الطرق والوسائل للقضاء على الكيان الجزائري، بحيث كانت سياسة الاستعمار منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة و الاستيلاء على خيراتها و ثرواتها، حيث عمد السياسيون الفرنسيون إلى انتهاج سياسة الإدماج في الجزائر، و إصدار مجموعة قوانين تجعل من الجزائريين تعمل على دمج العنصر الأهلية في المنظومة الإدارية الفرنسية.

منذ الوهلة الأولى لدخوله الاستعمار حاول تطبيق مختلف الإجراءات الجائرة في حق الجزائريين وفي كل الميادين كمحاولة منه لإزالة الوجود الجزائري، وطمس الهوية العربية الإسلامية، وتجسد ذلك في بعض القوانين ولعل أخطرها قانون التجنيس، الذي يعتبر مجموعة من الإجراءات و القوانين التي يكتسب بموجبها الفرد جنسية غير جنسيته الأصلية وتصبح تربطه علاقة قانونية بالدولة التي أصبح منظما لها، تمكنه من الحصول على ميزات المواطنة، واخذ التجنيس الفرنسي أشكالا تتجسد في التجنيس الآلي و التجنيس الفردي (المتعلق بالجزائريين) والتجنيس الجماعي، ومن ابرز قوانين التجنيس قانون سيناتوس كونسلت 14جويلية 1865 الذي ينص على منح بعض الجزائريين الجنسية الفرنسية وبعض الحقوق السياسية في الوسط الجزائري.

نتج عن هذه الوضعية ظهور عدة أراء و مواقف بين مؤيد و معارض لهذا القانون (التجنيس)، فهو الذي أدى إلى انقسام النخبة الجزائرية المثقفة إلى ثلاث أصناف الصنف الاول طالب بالجنسية الفرنسية ثم اندمج بشكل كامل فيها وأضحى مفرنسا (مطروني) أي مرتد عن الدين الإسلامي، وصنف ثاني طالب بالجنسية الفرنسية لممارسة حقوقه كاملة مثله مثل الأوروبي و اليهودي، ولكن مع الاحتفاظ بهويته الدينية أي بالأحوال الشخصية، والصنف الثالث رفض التجنيس أصلا واكتفى بالمطالبة بتحسين

الأحوال الاجتماعية و السياسية للشعب الجزائري، و أخذ يدعو إلى الانفصال و التحرر، هذا ما سنناقشه في موضوعنا "التجنيس الفرنسي في الجزائر 1862- 1937 "

دواعي اختيار الموضوع :

إنّ سبب اختيارنا لهذا الموضوع و البحث فيه يعود إلى عوامل و التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع و إبراز ما يخفيه من حقائق و غايات استعمارية.

الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع في تاريخ الجزائر .

قلة الدراسات الأكاديمية حوله .

محاولة التعمق أكثر في دراسة هذا القانون عبر طرقه ومراحله التي سار عليها و أهم النقاط التي مسّها.

معرفة وجهات النظر المختلفة التي نشأت حول هذا الموضوع .

الهدف من الدراسة :

تتمثل أهداف هذا الموضوع فيما يلي :

إبراز حقيقة الاستعمار الفرنسي من خلال سياسته التي طبقها ضد الجزائريين و التي تجسدت في قوانين التجنيس .

محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة بالتعريف بهذا القانون و إبراز مراحله إضافة إلى معرفة المواقف و الآراء حوله.

الإطار الزماني و المكاني:

يتحدد الإطار الزماني لهذه الدراسة في الفترة مابين 1862- 1937.

على إن طبيعة هذه الدراسة متداخلة مع محطات سابقة للفترة موضوع البحث تحتم علينا الرجوع إليها.

الإطار المكاني: الجزائر.

إشكالية الموضوع:

لدراسة حيثيات هذا الموضوع و الغور في أعماقه و تسليط الضوء عليه يتيح الفرصة لطرح الإشكالية الأساسية وهي كيف أثرت المسألة الشخصية الجزائرية عن قوانين التجنيس الفرنسية؟

وتندرج عنه عدة تساؤلات الفرعية منها:

- كيف كانت الأوضاع العامة للجزائر نهاية القرن التاسع عشر 19م ؟
- ما مفهوم التجنيس ؟ و فيما تكمن طرقه ؟ و ما هي أهم المراحل التي سار عليها؟
- كيف كانت ردود فعل الجزائريين وما مدى تقبلهم لمثل هذه القوانين "قانون التجنيس" ؟

المنهج المتبع:

لإعطاء نتائج منطقية تجيب عن التساؤلات السابقة و بغرض الوصول للحقائق التاريخية و من أجل الإلمام ببعض جوانب المتعلقة بالموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي و ذلك من خلال وصف سرد الأحداث و الحقائق التاريخية و عرضها وفق تسلسل زمني مناسب للأحداث من 1862- 1937م، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي

ساعدنا في تحليل الأحداث و تفسيرها و بالتالي الوصول إلى نتائج، إضافة إلى المنهج الإحصائي لاعتمادنا على بعض الإحصائيات الخاصة بعدد المتجنسين .

خطة البحث:

بعد أن طرحنا مجموعة من الإشكاليات جاء الآن دور الإجابة عليها وفق منهجية معينة فقد قسمنا موضوعنا إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة حسب طبيعة الموضوع و هي كالآتي:

المقدمة

الفصل الاول خصصناه لدراسة الأوضاع العامة للجزائر نهاية القرن التاسع عشر والذي تضمن تفصيلا في الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للجزائريين .

أما الفصل الثاني و الذي يمثل لب الموضوع المُعَنْوَنْ بماهية التجنيس "نشأته ؛طرقه، مراحله واندرج في ثلاثة مباحث، المبحث الاول تطرقنا فيه إلى مفهوم التجنيس اللغوي و الاصطلاحي، أمّا المبحث الثاني تناولنا فيه طرق التجنيس الفرنسي، ثم يليه المبحث الثالث أبرزنا فيه المراحل التي مر بها التجنيس إبتداءا من قانون سيناتوس كونسلت 1865م، كما تضمن قانون تجنيس اليهود بالإضافة إلى إصلاحات 1919م لنختم الفصل الثاني بمشروع بلوم فيوليت 1936م الذي تحدث عن التجنيس و الشروط المطلوبة لذلك.

الفصل الثالث حيث قمنا برصد و إبراز مختلف المواقف الجزائرية و الأحزاب السياسية المؤيدة و المعارضة لهذا القانون.

و قد أنهينا موضوع هذه الأطروحة بخاتمة تضمنت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة مع تدعيمها بملاحق ذات اتصال وثيق بموضوع الدراسة و هي نماذج من بعض الوثائق التي تدل على صحة ما ورد في البحث و فهرس الموضوع.

عرض المصادر و المراجع :

لدراسة هذا الموضوع تطلب منا الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع قصد التوفيق في الإلمام بجوانب الموضوع و لو نسبيا نذكر منها:

كتاب أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر و حياة كفاح إضافة إلى كتاب هذه الجزائر الذين استخلصنا معلومات خاصة بالظروف العامة في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر إضافة إلى كتاب عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م.

كتابا لشارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919 اللذان تناولا محطات مهمة في تاريخ الجزائر خاصة في قوانين التجنيس .

كتاب يحيى بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 و هو كتاب قيم استطعنا الاستفادة منه في معالجة السياسة الفرنسية التعسفية المطبقة في الجزائر .

أبو قاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية بالإضافة إلى الكتابين أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر و كذا تاريخ الجزائر الثقافي بمختلف الأجزاء، وهي كتب قيمة استفدنا منها في معالجة معظم بحثنا.

وكذلك اعتمدنا في دراستنا على بعض المجلات :

مجلة البصائر .

مجلة الشهاب .

مجلة علوم الإنسان و المجتمع .

المجلة المغاربة للدراسات التاريخية.

الدراسات السابقة :

ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

عثمان زقب السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 دراسة في أساليب السياسة الإدارية رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة الحاج لخضر باتنة 2014-2015 .

دراسة قيمة تناولت عدة مراحل ومحطات من سياسية الاستيطان الفرنسي بالجزائر، وقدمت فصل هام عن التجنيس ومختلف مراحله.

صعوبات البحث:

من المعروف أنّ أي بحث علمي تتخلله صعوبات وعراقيل تحد من الوصول إلى مبتغاه وكان من الطبيعي أن تواجهنا بعض الصعوبات التي لا يخلو منها أي بحث نذكر منها :

امتداد الفترة الزمنية من 1862-1937 وهذا يستدعي ضرورة تتبع المراحل التي مر بها التجنيس طيلة هذه الفترة .

قلة المادة العلمية وجل ما تحصلنا عليه تناول الموضوع بنوع من السطحية فالمادة العلمية المتعلقة بالموضوع كانت واحدة في كل المصادر و المراجع أي نفس المحتوى بالرغم من اختلافهم .

المصادر التي تخدم البحث بشكل معمق ومتخصص لم نستطع الوصول إليها كون أغلب من تناول هذه الدراسة فرنسيون كما لم نستطع تحميلها عن طريق الشبكة العنكبوتية .

تشابك المادة التاريخية وتنوعها في محطات وندرتها وتضاربها في أخرى مما صعب علينا ضبط الخطة وتنسيقها.

وفي الأخير نأمل لأن يحوز جهدنا هذا على رضى اللّجنة المناقشة والمهتمين، ومنا لها التقدير والشكر على مناقشة وتنقيح هذا العمل، ، كما نجدد شكرنا العميق للأستاذ المشرف على صبره معنا في بناء هذا العمل بالشكل الذي تم عليه. والحمد الله رب العالمين.

الفصل الأول:

الأوضاع العامة للجزائر نهاية القرن التاسع عشر 19م

الوضع السياسي

الوضع الاقتصادي

الوضع الاجتماعي

الفصل الأول: الأوضاع العامة للجـــزائر نهاية القرن التاسع عشر الميلادي

عرفت الجزائر على إثر الغـزو الإستعمار الفرنسي سنة 1830 تغيرات وتحولات شـملت مختلـف مجـالات الحيـاة الأســاسية وكـان ذلـك نتيجـة للسياسـة التـي انتهجهـا الاستعمار الفرنسي والتي استهدفت تصفية الإنسان والسيطـرة على الأرض

المبحث الأول: الوضع السياسي.

أولا: نظام الحكم:

أصـدرت فرنسا قرار 22 يوليو 1834[1] الذي نص على اعتبار الجزائـر ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية يديرها حاكم عام عسكري يساعده في عمله معتمد مدنـي، ونائب عام ومدير مالي وعدد آخر من ضباط ساميين يتشكل منهم مجلس إدارة وقسمت الجزائر إلى ثالث ولايات وكل ولاية إلى دوائر وبلديات لم يتجاوز عددها ثلاثة وهي : الجـزائر – عنابة – وهـران [2]

أعـاد مرسـوم 15 أفــريل 1845[3] تنظـيم الجزائــر إداريــا محافظــا علـى نفـس المبــادئ التـي تفصـل بـين إدارة الأوربيـين وإدارة الجــزائريين وعلـى هـذا الأسلــوب منح للمدنيين الأوربيين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم وسلم إدارة الجزائريين للعسكريين عن طريق "المكتب العربـي "الذي خولت لـه سلطة بدون حدود وبين المكتب والجزائريين جهاز من القادة الجزائريين، الذي عمل على استغلال الجماهير الشعبية وأجبرها على العمل في مصلحة القوات الفرنسية .

---

[1] مرسوم 22 يوليو 1834: ينص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية.

[2] بشير بلاح , تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 , ج 1 ,د ط ,دار المعرفة , د م ن , 2006 ,ص 140.

[3] مرسوم 15 ابريل 1845: مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية.

ومصلحته كذلك فالإدارة الاستعمارية عملت على التفرقة العنصرية بين الجزائريين والأوربيين، بحيث وضعت الأوربيين تحت إدارة متطورة، ووضع الجزائريين تحت إدارة مركزية عسكرية لا تختلف عن الإدارة الفرنسية.[1]

لكن التغير الجذري في وضعية الجزائر حددت في عام 1948 حيث وقعت الثورة وشارك المعمرون الفرنسيون فيها بوفد، وطالبو بإدماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية وإعطائهم 4 مقاعد في البرلمان الجديد وتم تعيين 4 نواب لكي يمثلوهم في البرلمان الفرنسي وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصدر في 4 نوفمبر 1848 والذي نصته المادة على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية[2].

ثانيا: تقليص الجزائريين من التمثيل السياسي:

حرم الجزائريون من المشاركة في حكم بلادهم وبمقتضى المرسوم الصادر في 23 سبتمبر 1875 أصبح من حق المستوطنين الأوربيين انتخاب ممثلهم في البلديات الخاضعة تحت الحكم المدني، وفي المقابل غير مسموح للجزائريين المعنيين من طرف إدارة الإحتلال الأوربي أن يشاركوا في انتخاب رؤساء البلديات أو نوابهم التخلص من الدواوير الجزائر بحيث تصبح عبارة عن بلديات تحت قيادة فرنسية، ربط الإدارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا جعل أراضي الجزائريين ملكية فردية وجاهزة للبيع ليتمكن المستوطنون من التوسع في كل مكان في أرض الجزائر[3].

كان المجلس الأعلى للحكومة مكون من ستين عضوا من بينهم سبعة فقط جزائريون، أما التمثيل النيابي على مستوى المجلس الوطني الفرنسي لم يكن هناك من

[1] صالح عباد , الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930 , د ج, د ط , ديوان المطبوعات الجامعية , قسنطينة , الجزائر , 1999 , ص 30.

[2] عمار بوحوش , التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 , د ج , ط 1 , دار الغرب الإسلامي , بيروت , لبنان , 1997 , ص 126.

[3] بوحوش , المرجع نفسه , ص ص 162-171 .

يمثل الجزائريين، بحيث كانوا لا يملكون حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم أما المجلس المالي فقد كان عدد الجزائريين فيها محدودا بحيث كان المجلس الأول يضم سبعة وعشرون جزائريا إلى ثلاثة وثلاثين فرنسيا أما المجلس الثاني فكان يضم سبعة جزائريين إلى ثلاث وخمسين فرنسيا، بحيث كان تأثيرهم محدودا.[1]

تم تقليص صلاحيات القضاء الإسلامي إلى الحد الأدنى، فمنذ1886 أصبح القضاة الفرنسيون هم الذين يتولون الفصل في القضايا وفقا للأحكام وهؤلاء القضاة لهم صلاحية الفصل في القضايا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو القانون الفرنسي، كما ألغت المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي عام 1875 والمجالس الاستشارية وانخفض عدد محاكم القضاء الإسلامي من 184 إلى 61 في عام1890م[2].

ثالثا: التعديل الإداري:

بخصوص التقسيم الإداري، أبقى على العملات الثلاث : الجزائر، وهران، قسنطينة على كل منها عامل له نفس الصلاحيات المخولة لعمال عملات الجمهورية الفرنسية [3], يعينه وزير داخلية فرنسا، ويتبع الحاكم العام، ويساعده في تسيير ولايته مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين، إضافة إلى عدد قليل من الجزائريين أواخر القرن **19 م**، لم يزيدوا عن ستة (06) في كل مجلس وقسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها نائب وقسمت الدوائر إلى بلديات وهي ثلاث أنواع [4]:

---

[1] أبو قاسم سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 , ج2 , ط 4 , دار الغرب الإسلامي , بيروت ,لبنان , 1992 , ص ص 85 , 86.

[2] جمال قنان , قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر , د ج , دط , المتحف الوطني للمجاهد , 1994, ص 132.

[3] عباد , المرجع السابق , ص 68.

[4] بلاح , المرجع السابق ، ص 227.

1 بلديات كاملة السلطة:

اقتصر وجودها على المناطق التي ضمت كثافة أوربية معتبرة، كان على رأس على هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوربيين، يساعده مجلس بلدي فيه بعض المسلمين بنسبة لا تزيد على 8 إلى 6 أفراد كحد أقصى حددها مرسوم 1884 م فبلغ عددها 96 بلدية عام 1869، قفز عدد البلديات كاملة السلطة من 126 بلدية سنة 1873 إلى 249 بلدية سنة 1891م شغلت مساحة 128550 كلم وضمت بنسبة 17% من مجموع عدد السكان الجزائريين [1].

2 بلديـات مختلطة:

توجد في الجهات التي يقل فيها العنصر الأوربي، فخلقوا لها نظاما خاصا لكي لا تكون بلديات عربية ولا وطنية فالبلدية يديرها موظف فرنسي مطلق التصرف يدعى المدير أو الأدمنستراتور له مجلس ينتخب الفرنسيون، توسعت هاته البلديات بحيث وصل عددها سنة 1879 إلى 44 بلدية مختلطة ثم بلغت سنة 1881 – 77بلدية مختلطة[2].

المبحث الثـاني: الوضع الاقتصادي

أولا: مصـادرة الأراضـي:

شرع في تطبيق مصادرة أراضي القبائل المتمردة في عهد بيجو بواسطة مرسوم أكتوبر 1845، أباح هذا المرسوم مصادرة أملاك الجزائريين الذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا أو ضد القبائل التي كانت تحت السلطة الفرنسية آنذاك تشمل مصادرة الأملاك مهما كانت منقولة أو غير منقولة وتطبق على الجزائريين جماعة أو فردا [3].

[1] بلاح , المرجع نفسه , ص 228.

[2] أحمد توفيق المدني, هذه الجزائر, د ج, د ط, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1956, ص 102.

[3] عباد , المرجع السابق , ص 110.

إن من أهم المراسيم المصادرة تذكر قرار 30 مايو 1871 الذي منح الأراضي المصادرة للمستوطنين الجدد لمهاجري الألزاس واللورين[1].

و إبتداءا من عام 1873 شرع المستوطنون الأوربيين في تطبيق قانون الغالب على المغلوب أو ما سماه زعيم الإستطان وارنيير قانون المستوطنين ويتمثل هذا القانون في الإستلاء على الأرض وإضعاف المجتمع الجزائري وهو الذي حطم نظام الملكية في الجزائر وأباح المستوطنين الأوربيين أن يتصرفوا في أراضي الجزائر كما يحلو لهم [2].

ثانيا: المزروعات:

لقد وضع مخطط جديد للإنتاج الزراعي تماشيا مع التوجه الاقتصادي الذي يهدف إلى التصدير الخارجي المردود المالي الكبير، من أهم المواد ما يلي:

1/ زراعة الكـــروم :

أخذت الكروم الجزائرية تتوسع بشكل كبير ونجحت خاصة بعد أن تم الوصول إلى تكييف هاته النبتة مع الطقس الجزائري وبعد أن شجعتها الإدارة العملات الجزائرية، لقد توجه كل المستوطنين الكبار منهم والصغار نحو الكروم المريحة فتوسع مساحة الكروم في الثمانينيات من القرن **19** قد أدى إلى ظهور مؤسسات مالية [3].

[1] عباد , المرجع نفسه , ص 111.

[2] بوحوش, المرجع السابق, ص 166.

[3] عباد، المرجع السابق, ص 137.

2/ زراعة الحبوب :

احتل مساحات كبيرة خاصة منذ سنة 1890 حيث أصبح يمثل حوالي 50 بالمائة من مساحة الحبوب في قطاع المعمرين يتركز في الغرب ووسط الجزائر، أما الشعير فتركزت زراعته في جنوب الجزائر وكان موجها للتصدير لصناعة الخمور[1].

3/ زراعة التبـــغ :

من أهم المزروعات الصناعية في الجزائر يختص بغراسته أهل الجبال تحت مراقبة إدارية صارمة وهو يحجب نحو 20 ألف هكتار ينتج 200الف قنطار في السنة وبفضله يعيش أهل الجبال التي تحيط بالجزائر[2].

4/الحلفـــاء:

نبت طبيعي يحجب كامل البلاد الجزائرية وينتشر على نحو أربعة ملايين هكتار تشغل القبائل العربية لقطع هذه الحلفاء فالمحصول السنوي يبلغ 150 ألف طن يسلم كله لشركة استعمارية ويأخذ الجزائريين مقابل عملهم ثمنا زهيدا[3].

ثالثـــا:الضرائب والغرامات:

إن الجزائريين كانوا يدفعون أنواعا أخرى من الضرائب الثقيلة إضافة إلى ذلك اجبروا على الحراسة الليلية ودفع كمية من النقود شهريا كما كان على المقيمين قرب الغابات أن يقوموا بعمل الصخرة في شكل حراسة ضد الحرائق وهذا نفسه كان ضريبة إضافية [4] ,فلم

[1] عميراوي احميده و آخرون , آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 , د ج , ط خ , سلسلة المشاريع الوطنية للبحث , الجزائر , 2007 , ص 60.

[2] المدني, هذه الجزائر، المرجع السابق, ص 118.

[3] المدني, هذه الجزائر، المرجع نفسه, ص 110.

[4] سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية , ج 2 , المرجع السابق , ص 87 .

تكتفي فرنسا بحرمان شعبنا من مصادر الرزق بل عمدت إلى أثقال كاهلها بضرائب جائرة وهي الضرائب العربية والتي تتمثل فيما يلي :

الزكاة، الرزمة،ضريبة السخرة ،ضريبة الأكواخ والمساكن ،وضرائب الاحتلال بحيث كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قسمة الجباية العالية فكان المستوطنون مستحوذون على نصيب اكبر من الميزانية ويلقون بالفتات إلى المسلمين وأدى ذلك إلى فقر وشقاء آبائنا في أرض أسلافهم[1].

فالمقصود من هذه السياسة هو تفقير الناس وتجويعهم عن طريق إجبارهم على بيع ما عندهم من بقر وغنم وأرض لدفع الديون المفروضة عليهم بحيث التجأت فرنسا إلى أساليب لإلقاء القبض على السكان وحجزهم واعتبارهم رهائن ففي ولاية قسنطينة مثلا تم حجز 2000 شخص وفي سنة 1883 تم إصدار 30,837 حكم ضد الجزائريين وإجبارهم على دفع غرامات مالية قدرت بـ 213,023 فرنك وقضاء 82,402 يوما بالسجن وفي حالة ما إذا رفض الجزائري القيام بأي عمل فإن عقوبة السجن لمدة خمسة أيام ودفع غرامة مالية لا تقل عن 15 فرنكا [2].

رابعـــا: الصناعـــة:

كانت الصناعة في الجزائر تقوم على الحرف والصنائع والأسواق ومواد البحر وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه[3]. ثم أن الصناعة في القطر الجزائري تزاحم معامل فرنسا وهذا لا ترضاه دولة الاحتلال فالاستعمار هشم الأمة الجزائرية من ناحية الصناعة وحطمها تحطيما وأوصد في وجهها أبواب الأمل والرجاء مع

[1] بلاح , المرجع السابق ؛

[2] بوحوش, المرجع السابق, ص 173.

[3] عميراوي , المرجع السابق , ص 38 .

أن خيراتها موفورة وإمكانياتها عظيمه لذا ترك القطر الجزائري دون صناعة إلا بعض الصناعات المحلية مثل نسيج الزرابي وحياكة الأصواف[1].

خـامسا:التجـارة:

إن الاستعمار الفرنسي يحتكر التجارة الجزائرية أما الميزان التجاري فهو في عجز مستمر وفادح، فالقانون الفرنسي يحير الجزائر على أن لا تباشر أي عملية نقل بحري للناس أو البضاعة إلا على السفن الفرنسية فأهل البلاد مجبرون على بيع شركات الاحتكار والتجارة على ما يزيد عن حاجاتهم المحلية (أصواف، تمر، تبغ، حبوب، زيت) ثم أنهم يشترون من المستوردين كل ما يلزمهم لحياتهم اليومية، ومن جهة أخرى لا يشاركون إلا بصفة تافهة في حركات التصدير والتوريد وهذا ما يقضي على الشعب بالفقر المستمر والخراب العاجل[2].

المبحث الثالث:الوضع الاجتماعي.

أولا: السكان في الجزائر

1- التركيبة السكانية :

تكون المجتمع الجزائري من مجموعتين مختلفتين حضارة و عددا، بحيث تشكلت الأولى من العنصر الأوروبي التي كانت تسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد مثل غالبيته الإقطاعيين في الريف و الرأسماليين في المدن[3] , فالفرنسيون في الجزائر يتفرعون من قسمين أساسيين :أبناء فرنسا الأصليون سواء

[1] المدني, هذه هي الجزائر, المرجع السابق, ص 126.

[2] المدني ؛ هذه الجزائر ؛ المرجع السابق ؛ ص 127.

[3] حكيم بن الشيخ , الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية مابين 1912-1936 ؛ د ج ,د.ط المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية , الجزائر, 2013, ص 38.

قدماء الجنود الذين استوطنوا البلاد أو النازحون إلى الأرض الجزائرية قصد إستثمارها و التوطن بها، ثم الأجانب من إسبان و إيطاليون و مالطيين و قلة من التونسيين و المغاربة ،الذين أحرزوا الحقوق الفرنسية بواسطة التجنّس و قوانينه الواسعة[1] , ففي 1876 كان عدد الفرنسيين 156ألفا و عدد الأجانب 155 ألفا و في سنة 1906 كان الفرنسيون 220 ألفا و الأجانب 153ألفا أما في سنة 1926 فقد كان الفرنسيون 620 ألفا و الأجانب 175 ألفا .

كما سمحت قوانين التجنيس الفرنسي من ابتلاع كل سنة عدد جسيم من الأجانب و إدخالهم في إطار الجسم الفرنسي الجزائري و لو بقي بعضهم مثل الرقعة الواضحة على ذلك الجسم، و يكفيك أنه في سنة 1911 بلغ عدد المتجنسين من الأجانب 188 ألفا[2] , أما المجموعة الثانية و تتشكل من الشعب الجزائري الذي يحتل المركز الأسفل من السلم الاجتماعي، تعيش على هامش الحياة و تعاني الحرمان و الفقر و هم طبقتان أحدهما طبقة عامة تضم الفلاحين و العمال في الريف يشكلون 91٪ أما الطبقة الثانية و هم الفئة المتوسطة من التجار و أقلية مثقفة من ذوي المهن الحرة و بعض الموظفين في إدارة الإحتلال و كذا من ملاك الأراضي في الريف.

فالسكان الجزائريين تعرضوا لأبشع أنواع القمع و الإبادة، و حرموا من أبسط حقوق الإنسان و في مقدمتها حق الحياة فقد استعملت السلطات الفرنسية كل الوسائل لتهميش السكان الأصليين و إخفائهم إلى الأبد مستلهمين النموذج الأمريكي و الأسترالي[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني ,كتاب الجزائر, د ج ؛ المطبعة العربية ,الجزائر ,1931, ص38 .

[2] نفسه , ص 155.

[3] إبراهيم طاس ,السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958, د ج ؛ د ط ,دار الهدى ,عين مليلة ,الجزائر , 2013, ص 26.

2- الحالة الديموغرافية:

يرى أغلب المؤرخين بأن عدد سكان الجزائر كان لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة سنة 1830 تاريخ دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر، فيما يرى البعض منهم بأن عدد سكان الجزائر آنذاك قد قارب العشرة ملايين نسمة و هي نسبة أبعد بكثير عن الواقع بدليل أنه لو كان ذلك فعلا فإننا لا نعتقد بان الجيش الفرنسي سينجح في عملية الاحتلال. جدول مبين لعدد سكان الجزائر عبر سنوات الاحتلال و لعدد الجيش الفرنسي خلال الفترة الأولى من الغزو .

السنة	الكثافة السكانية للشعب الجزائري		
1830	3.500.000 نسمة	1891	3.577.000 نسمة
1851	2.514.000 نسمة	1901	4.000.000 نسمة
1861	2.733.000 نسمة	1921	4.923.000 نسمة
1866	2.652.000 نسمة	1926	5.150.000 نسمة
1870	2.500.000 نسمة	1931	5.558.000 نسمة
1872	2.125.000 نسمة	1945	7.860.000 نسمة
1876	2.462.000 نسمة	1951	8.000.000 نسمة
1891	3.577.000 نسمة	1954	8.450.000 نسمة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة سكان الجزائر ظلت ثابتة و خالية من النمو إبتداءا من 1851 إلى 1891 و ذلك يعطينا صورة على أن التقتيل و الإبادة كانت مستمرة و لم تتوقف إلا عند سنة 1891 .بعد هذا التاريخ شرعت الكثافة السكانية في النمو للشعب الجزائري نظرا لمواصلة حرب الإبادة طيلة أربعين سنة كاملة[1]

[1] إدريس خيضر , البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962, د ج ؛ د ط ,دار الغرب للنشر والتوزيع ,وهران, الجزائر ,2006 ص ص 268,269 .

ثانيا : الأوضاع المعيشية للسكان الجزائريين .

1-الوضع الصحي :

كان المستوى المعيشي المتدهور سببا كافيا لتدهور الحالة الصحية للجزائريين بالإضافة إلى الشروط السيئة للسكن، و بالتالي كان الجزائريون مهيئون لاستقبال كل أنواع الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة آنذاك في العلم. و قد شهدت الجزائر على مدار ثلثي الأخيرين من القرن 19م انتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة و الأوبئة الفتاكة [1] و انتشرت الوفيات بشكل ملفت للنظر ،و هذا كنتيجة حتمية لانخفاض مستوى المعيشة و ضيق الأكواخ و تكدس السكان فيها، إضافة إلى الجهل والفقر و الجوع مما أدى بالجزائريين لظهور و نمو الأمراض المعدية [2] فأصبحت هذه المناطق ممنوعة على الأوروبيين خشية انتقال عدوى الأمراض . و الحقيقة أن نسبة تدهور الوضعية الصحية كانت تختلف من منطقة إلى أخرى، فبالقطاع الريفي مثلا كانت الوضعية سيئة جدا عكس المناطق الحضرية التي تسكنها أغلبية أوروبية و كانت الجزائر تشهد انتشارا واسعا للأمراض و أخطرها مرض "السل" الذي كان يذهب بحياة الآلاف من الجزائريين حيث كان أكثر من مليون شخص مصاب بهذا المرض من الجزائريين ،إضافة إلى وباء التيفوس، و فيما يخص الأمراض الخطيرة الأخرى التي كانت منتشرة بالجزائر في فترة 1945_1954 و ذلك في المناطق التي تم زيارتها فقط و ليس في كل الجزائر، كما هي موضحة في الجدول التالي :

المرض / السنة	التيفوس	الجدري	الحصبة	التيفوئيد	الدفتيريا	حمى المستنقعات	جروح المعدة

[1] مصطفى خياطي , الأوبئة والمجاعات في الجزائر , تر: خيضرية يوسفي , د ط , المؤسسة الوطنية للاتصال , الجزائر, 2013, ص87.

[2] يحيى بوعزيز , سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954, د ج ؛ ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر،1985، ص 36.

624	151	525	1956	1034	51	1115	1945
223	3156	522	2451	565	2	885	1946
311	44	571	1705	533		506	1947
291	43	551	1005	422		26	1948
199	5	62	930	314		99	1949
105	3	805	1030	146		118	1950
10	2	577	853	102		107	1951
3	2	581	891	86		86	1952
2		600	776	56		55	1953
		494	546	67		29	1954

يبين هذا الجدول خطورة الوضع الصحي بالجزائر و يوضح أيضا بروز بعض الأمراض التي كانت من المفروض أن تختفي منذ أمد بعيد و نلاحظ أن الأمراض المذكورة في هذا الجدول قد عدت كأمراض موجودة في المناطق التي تم زيارته فقط و رغم هذا الوضع السيئ للجزائريين فإن فرنسا لم تحاول علاج أسباب المشكل التي بقيت مطروحة بشدة و إضافة إلى هذا فإن الجدول لم يذكر كل الأمراض التي كانت منتشرة[1] رغم كل هذا لم توفر الإدارة الاستعمارية للمرضى الجزائريين أي علاج أو دواء إضافة إلى ندرة الأطباء حيث لا يجدون سوى طبيب واحد، و في غالب الأحيان لا يستطيعون تحمل نفقات الطبيب الصيدلي.[2] فحتى عند إصدار قانون الصحة العمومي 1884 المتعلق باقتراح برنامج لتلقيح السكان استفاد منه المعمرون منهم بينما بقي الجزائريين اقل المستفيدين من النظام الصحي الاستعماري.[3]

[1]Olivier r la population en Algérie rapport du haut comite consultatif de la population et de la famille tome 1 ère édition paris éditions artistiques 1960 p106.

[2] احمد توفيق المدني, كتاب الجزائر، المرجع السابق, ص 359

[3] مصطفى خياطي, المرجع السابق, ص 88.

2-التعليم:

إن أول عمل أقدم عليه الاحتلال الفرنسي بالجزائر هو القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية من خلال إستلائه على المراكز الثقافية و المدارس و المساجد و الزوايا ،وأضافت إلى ذلك محاربة الجزائريين في لغتهم و دينهم و حرمتهم من عدد كبير من مؤسساتهم الدينية و التعليمية ،لأنهم وجدوا أهلها يدينون بالإسلام و يتكلمون باللغة العربية و يقدسونها .

عملت السلطات الفرنسية على توجيه ضربة حازمة إلى اللغة لأنها مظهر كرامة الأمة و عنوان بقائها فأصدروا قانونا يجعل اللغة الفرنسية في الجزائر لغة رسمية تدرس في المدارس و جعلوها لغة تجري بها كل المعاملات العامة كما أصدروا قانونا آخر يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية من أجل إدماج الشعب الجزائري بفرنسا ثقافيا[1] ،فمنذ 1873 تم غلق المدارس العربية و خاصة بمنطقة القبائل التي عمل على فتح مدارس أهلية بها وفق مرسوم 09 نوفمبر 1881 بمقابل غلق المراكز التعليمية التقليدية [2].

إضافة إلى منع التعليم باللغة العربية تم مصادرة و توقيف الهياكل و المؤسسات التعليمية و تحويلها إلى ثكنات أو مستشفيات و كنائس و في أكتوبر 1892 صدر مرسوم يمنع إنشاء أي مدرسة عربية مما أدى إلى الاعتماد على التعليم السري [3], إن هذه إن هذه السياسة التي اتبعتها السلطات الفرنسية في كيفية التعامل مع المراكز التعليمية التي كانت بالجزائر، توضح الدور السلبي الذي لعبته فرنسا في ميدان السياسة التعليمية و يوضح لنا هذا تناقض أفكار السياسيين الفرنسيين بتصريحهم في السنوات الأولى

[1] عبد الحميد ابن اشنهو, تطور الاستعمار في الجزائر و في سائر المستعمرات ,مجلة الأصالة ,وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ,الجزائر، العدد 22 , الجزائر , أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ,1974 , ص24.

[2] فضيل الورتلاني , الجزائر الثائرة , د ج ؛ ط3 ,دار الهدى ,الجزائر, 2007 , ص97.

[3] شارل روبير اجيرون ,تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954, ج 2 , تر : محمد حمداوي, إبراهيم صحراوي , د ط , دار الأمة , الجزائر , 2013 , ص 34.

للاحتلال بأن تواجدهم بالجزائر كان لنشر نظم الحضارة الأوروبية و مفاهيم التمدن الحديثة فإذا بهم يعملون على تدمير ما كان من معالم في الحضارة الجزائرية و يحطمون جدرانها.

وفي هذا الباب يؤكد القائد الفرنسي "لويس رين" بأن الغزو الفرنسي كان له نتائج و خيمة، و لم تتخذ أية تدابير للعناية بدور العلم منذ أن وضعت السلطات المحتلة يدها على المنشئات العامة و لم يبقى إلا بعض المدارس العديمة الشأن و التي تضم حوالي 30000 تلميذ و هو عدد لا يكاد يصل إلى 5/1 من العدد الذي كان يجب أن تضمه دور العلم من قبل.[1]

و في مايلي جدول للمقارنة بين التلاميذ الأوربيين و الأهالي :

*التعليم الابتدائي :

الجنس	المدارس	التلاميذ	الإعتمادات المخصصة
جزائريون	699	100.000	88 مليون فرنك
فرنسيون	1400	200.000	339 مليون فرنك

*التعليم المتوسط و الثانوي و العالي:

بين الجدول التالي مستويات التعليم في الجزائر ضمن مايلي[2]:

مستوى التعليم	الطلبة الأوروبيون		الطلبة الجزائريون		السنة
المتوسط	ذكور	إناث	ذكور	إناث	من 1936 إلى 1937
7 متوسطات	5391	3231	903	39	
الثانوي	8773	3798	881	99	
3 ثانويات					
التعليم العالي					
جامعة الجزائر					من 1910 إلى 1936
الطب	751				

[1] يحيى بوعزيز ،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954 , ط1 , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1995, ص 161 .

[2] إدريس خيضر , المصدر السابق , ص 304.

الصيدلة					
الآداب			72		
العلوم	2258				
المـــــــــدارس الإسلامية الثلاث			170		

ثالثا : أثر الإستطان و مصادرة الأراضي على الوضع الإجتماعي:

يعتبر موضوع الاستيطان الفرنسي من المواضيع الهامة في تاريخ الحركة الاستعمارية و تتجسد تلك الأهمية في النقاط التالية : عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد و تكريس الاستعمار الاستيطاني بالقوة و العنف و حتى بالقانون و كانت الأرض المسألة الأولى التي مسها و هددها الاستعمار الاستيطاني لذلك كان الحصول على الأراضي وسيلة لكسب الشرعية في البقاء فكانت وسائل الاستيطان هي ممارسة العنف، الإكراه، الإغراء ،الشراء، الطرد، حيث اتخذت فرنسا أساليب لا أخلاقية و غريبة لإدارة الجزائر و استغلال ثرواتها و بخاصة الزراعية منها

ولهذا أقرت السلطات عدة مراسيم منها ففي 15_04_1845 الذي احتفظ فيه الملك بالتشريع و إصدار القوانين لإقليم الجزائر، بناءا على مقترحات وزير الحربية و كانت البلاد قد قسمت إلى ثلاث مقاطعات و قسمت كل مقاطعة إلى مناطق مدنية يقيم فيها الأوروبيون[1], و مناطق مختلطة و هي التي يقيم بها الأوروبيون مع الجزائريين، و مناطق عسكرية و هي التي لا يقيم بها إلا الجزائريون، وكان هناك تمييز بين الجزائريين و الأوروبيين أمام القانون . و بقيام النظام المدني الذي أعلنت عنه الجمهورية في 09 مارس 1871 فتح من جديد ملف الاستيطان و تدعمت بقوانين 21 جويلية و 04

[1] عثمان سعدي , الجزائر في التاريخ , د ج ؛ د ط , شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع , برج الكيفان , الجزائر , ص 609 .

سبتمبر 1871 الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة، بالإضافة إلى مراسيم 30 سبتمبر 1870 التي تهدف إلى إقامة أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة مع ضرورة إنشاء قرى على مساحة كبيرة إلى جانب قانون وارني أوغست 26 جويلية 1873 يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك وإنما ملاك عقاريون لا غير ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي ب22 أفريل 1863 بالقرار الملكية الفردية للجزائريين[1] وعن طريق هذا القانون سيوقع الفلاحون الجزائريون مجددا بعد إن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم .[2]وترتفع حجم المصادرات للعقار الزراعي بوتيرة كبيرة عقب ثورات 1870 حيث بلغت 400.000هـ في سنة واحدة[3]

[1] **Agéron Ch R : Politiques coloniales au Maghreb , P.U.F, paris ,1972 , p52.**

[2] بوضرساية بوعزة , سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1830−1930) وانعكاساتها على المغرب العربي , ج 2 , د ط, دار الحكمة , الجزائر , 2010, ص ص 97 ,98 .

[3] **Tayeb CHENTOUF, Le monde contemporain ,o.p.u, Alger, 1983,p123**

وتتمة للمرسوم العقارية أقرت السلطات قانون 24 ديسمبر 1870 الذي ضم المناطق القبائلية الجزائرية لمناطق الاستيطان[1] ،وقانون جويلية 1873 الذي عمل على تقسيم أملاك القبائل إلى ملكيات فردية وفتح الباب أمام انتقالها للوافدين الجدد من أوربا[2]، وكرس للملكية الخاصة من أوسع أبوابها[3]

وبسبب حركة الاستيطان فقد عرفت أعدادا من المعمرين ارتفاعا كبيرا في هذه الفترة وذلك بسبب القوانين والمراسيم التي منحت المستوطنين امتيازات كبيرة في الجزائر من أهمها قانون التجنيس الآلي والمتعلق بأبناء الأجانب المولودين بالجزائر وذالك سنة 1899[4]. وهكذا أنشأت لهم السلطات الفرنسية حوالي 400 قرية استعمارية تتوفر على كل متطلبات الحياة من سكك حديدية، وطرق معبدة وشبكة مياه وكهرباء واسعة[5] , بحيث أقيم لهم 197 مركز استيطاني جديد مابين 1871و1878 وبناء264 قرية مابين1871 و 1880 ،و تقديم أراضي للمستوطنين وبنيت لهم 107 قرية مابين 1881 و 1890[6], نتيجة هذه العمليات الاستيطانية ارتفع عدد الأوروبيين في الجزائر سنة 1880الي 376750 أي أن الجمهورية نجحت في تحقيق الاستيطانية في ظرف 10سنوات وهذا الذي لم تستطيع فرنسا تحقيقه في مدة 40 سنة[7] .

---

[1] بن داهة عدة , الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873) , الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال , منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر ، 2007 , ص ص 148-149

[2] **M. Paul Lacoste, Notice sur les travaix parlementaires de l'année 1897, Revue algérienne et tunisienne, R.A.T , Tome xiv, année 1898, IM , libraire de l'Académie, Alger, 1898.p98.**

[3] Mercier Ernest**. L'Algérie et les questions algériennes**, étude historique, statistique et économique, challamel aine éditeur, Paris, 1883.p24

[4] فرحات عباس, ليل الاستعمار, تر: أبو بكر رحال, د ط, دار القصبة, الجزائر، 2005, ص 71.

[5] فرحات عباس, المرجع نفسه, ص 73.

[6] شارل روبير آجيرون , تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير ؛ المرجع السابق , ص 73 .

[7] صالح عباد ,المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1990,د ط ,الجزائر ,1984,ص ص70,71 .

إستطاعت الإدارة الفرنسية إحداث تغيرات كبيرة في النظم القبيلية الزراعية، ليتحكم الكولون في أكثر من 2.916.000هكتار من أجواد الأراضي الزراعية قبل نهاية القرن التاسع عشر[1].

رابعا : الهجرة الجزائرية و اتجاهاتها :

فتح باب الهجرة في الجزائر منذ 1830م أي بداية الغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر و كانت في اتجاهات مختلفة و في أزمنة متفاوتة و لأسباب متعددة حسبما تقتضيه حال تلك الفترة، و كل تلك العوامل كان مصبه الرئيسي هو الاحتلال الفرنسي، و أولى تلك الهجرات حدثت بعد النكبة الأولى إلى الاحتلال[2], فعندما تأكد الجزائريون من استحالة هزيمة فرنسا التي احتلت بلدهم، و جردتهم من أراضيهم و أموالهم، و أخضعتهم لسيطرتها، و حرمتهم من أبسط حقوقهم فاستقر الرأي على ترك البلاد[3].

1- نحو بلدان الجوار "تونس و المغرب":

كان المغرب و تونس الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين بحكم القرب و الجوار حيث قصدها أول المهاجرين و من أبرز الهجرات إليها نذكر هجرة أعيان العاصمة ومجموعات كبيرة من معسكر و تلمسان عام 1832م[4].

وفي نفس السنة تكونت جالية من المهاجرين في مراكش بحيث تجمع أفرادها في أكثر من مكان، و استقر أغلبهم في فاس، و إلى تونس كما كان عامل فشل المقاومة

---

[1] **Lequy Roger. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8,1970. p. 48.**

[2] مصطفى هشماوي , جذور نوفمبر 1954 , د ج ؛ د ط , دار هومة , الجزائر ,2010 , ص 23.

[3] عمار هلال , الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918) , د ج ؛ د ط , دار هومة , الجزائر , 2007 , ص 14.

[4] خير الدين شتره , إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية و الفكرة التونسية (1900-1939) , د ج ؛ ط 2 , دار كردادة , الجزائر , 2010 , ص88.

سببا بارزا في أغلب الهجرات إضافة إلى سياسة الاستعمار الاضطهادية، إبتداءا بهزيمة بومعزة 1845م، و الأمير عبد القادر 1847م، وبوبغلة 1854م و المقراني عام 1871م و مقاومة بوعمامة عام 1880م . فبعد هزيمة المقراني عام 1871م حدثت هجرات كبيرة من وهران و القبائل و قسنطينة و استمرت إلى غاية 1875م . و هجرة أخرى بنواحي سطيف، و هجرة أعيان عنابة في نفس السنة و قد قصدتا تونس.

كما شهد الجنوب الجزائري هجرات متتالية أولها ضمت 300 فرد قطعوا الجنوب وصولا إلى الجريد التونسي سرا، و مجموعات أخرى من واد سوف و قدرت بحوالي 2000 و 1208 شخص من واد ميزاب[1]. وازدادت وتيرة الهجرة بعد 1874م خاصة نحو تونس بسبب السياسة الإستعمارية، و الدعاية الدينية للطرق الصوفية، و كذا التسهيلات التي وجدها هؤلاء المهاجرون من قبل السلطات التونسية بحيث منحت بين عمي 1868م و 1873م قطعا زراعية للجزائريين مع إعفاءات ضريبة، و كانت منطقة القبائل من أبرز المناطق التي عرفت هجرة كبيرة إلى تونس بعد 1871م[1] أو قد قدر عدد الجزائريين بتونس سنة 1874م بحوالي 100000 شخص بينما قدر سنة 1876م بحوالي 16600 شخص[2].

2- نحو بلدان المشرق العربي:

كان المشرق العربي ثاني وجهة قصدها الجزائريون في القرن 19م حيث ارتفع عدد المهاجرين إليها تدريجيا، و كانت مقصد المهاجرين بسبب ملائمة بيئتها الدينية و الثقافية، و بالخصوص سوريا إضافة إلى مصر و الحجاز و فلسطين و لبنان. لعب العامل الديني الدور البارز بالدفع إلى الهجرة الجزائرية نحو المشرق بحيث دعا

[1] خير الدين شتره , المرجع نفسه , ص ص 91, 98 .

[2] نادية طرشون , الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال , د ج ؛ د ط , دار هومة , الجزائر , 2007 , ص ص 259-261 .

شيوخ الزوايا و الطرق الصوفية كالطريقة الدرقاوية و الطريقة الرحمانية إلى الهجرة، و بضرورة ترك البلاد التي دنسها الكفار و الإلتحاق بالبلدان الإسلامية الأصيلة . كانت بلاد الشام و خاصة سوريا الوجهة المفضلة للجزائريين، و كانت مقصد أغلب الهجرات إلى المشرق العربي، حيث كان لوجود الأمير عبد القدر بسوريا عامل مشجع لكثير من المهاجرين على التوجه إلى سوريا و الإقامة بها و قيل أن عائلة الأمير عبد القادر وحدها كانت تضم 3000 فرد [1].

2- الهجرة نحو فرنسا :

من الصعب تحديد بداية هجرة الجزائريين إلى فرنسا و من المرجح أنها بدأت قبل 1874م [2]، حيث تميزت الهجرة الجزائرية بأنها كانت فردية و اختلفت دوافعها من شخص لآخر و من أبرز الشخصيات التي هاجرت في هذه الفترة :

* حمدان خوخة[3]: كانت زيارته الأولى أثناء إحدى رحلاته عام 1820م [4] , بدافع الفضول أما زيارته الثانية فكانت عن طريق تهجيره قصرا بسبب نشاطه المعادي للاستعمار فألحق بباريس في 1833م أين واصل كفاحه هناك مطالبا بتحسين الأحوال الجزائرية و فاضحا سياسات الاستعمار و انتهاكاته بالجزائر من ذلك شهاداته أمام اللجنة الإفريقية .

---

[1] إدريس خيضر , المرجع السابق , ص 294.

[2] نفسه , ص 295.

[3] حمدان خوجة :ولد عام 1773م بمدينة الجزائر تم تعليمه بتفوق و أجاد تعلم اللغات العربية و الفرنسية و التركية و الانجليزية ,كان كثير الترحال أشهر كتبه المرآة التي صور فيها انتهاكات الاستعمار الفرنسي و أحوال الجزائر , انظر رابح لونيسي و آخرون , مرجع سابق , ص 67.

[4] محمد العربي الزبيري , مذكرات احمد باي و حمدان خوجة و بوضربة , د ج ؛ د ط , السهل , الجزائر , 2009 , ص 92.

إلـــــى جانـــــب كتابـــــة المقـــــالات الصـــــحفية و النشـــــرات[1].

* أحمد بوضربة : الذي نفي هو الآخر إلى باريس بسبب نشاطه السياسي المتزامن مع نشاط حمدان خوجة [2]، الأمير عبد القادر[3]الذي نفي هو الآخر بعد هزيمته، و الأمير خالد[4]الذي انتقل إليها بدافع الدراسة هناك حيث التحق بثانوية < لويس لوغران > بباريس و بعد نجاحه هناك دخل مدرسة سان سير العسكرية عام 1893[5] بسعي من والده، ثم انقطع عنها مدة ليرجع إليها فيما بعد فيكمل دراسته و يحصل على رتبة ملازم عام 1897م فهناك من ذهب إليها بدافع الخدمة العسكرية حيث كانت حينها أمرا اختياريا قام به عدد من الجزائريين لتحسين وضعيات أسرهم المعيشية بحيث كان هناك 7000 مسلم جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي بداية عهد الإمبراطورية الثانية، كما شارك الجزائريون في حرب القرم، و تم رفع أعدادهم تدريجيا خلال سنوات و وصل إلى 70000 ثم إلى حدود 12963 في أكتوبر 1858م بينما قدر عددهم سنة 1870م بحوالي 13273 جندي .[6]

---

[1] بشير بلاح , المرجع السابق , ص 62 .

[2] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 98.

[3] الأمير عبد القادر : ابن محي الدين المعروف عبد القادر الجزائري و هو كاتب و شاعر و عالم و محارب ولد عام"1807م" ببلدة القيطنة "معسكر" اشتهر بمناهضته للاحتلال الفرنسي للجزائر. برع في مختلف العلوم فصار عالم فاضلا و فارسا مدربا و جمع بين السيف و القلم نفي إلى دمشق و توفي فيها عام 1883م , انظر نزار أباظة , الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد, ط1 , دار الفكر , دمشق , سوريا , 1994م , ص ص 9 ,10 .

[4] الأمير خالد : حفيد الأمير عبد القدر ولد بمدينة دمشق بسوريا يوم 20 فيفري 1875 سياسي جزائري من رواد العمل السياسي السلمي أثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر درس بثانوية لويس الأكبر بباريس نفي لمواقفه و آرائه الوطنية خارج الجزائر و توفي سنة 1923م بدمشق "سوريا" 1936م انظر بسام العسلي , الأمير خالد الهاشمي , دار النفائس , بيروت , لبنان , 1984, ص ص 9 , 10.

[5] يحيى بوعزيز , الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948) , د ج ؛ طبعة خاصة , عالم المعرفة , الجزائر , 2007, ص35.

[6] شارل روبير اجيرون , الجزائريون المسلمون و فرنسا , المرجع السابق , ص ص 722,723.

نستخلص مما سبق أن دخول الغزو الاستعماري الفرنسي إلى الجزائر 1830م أدى إلى تغيرات و تحولات شملت مختلف مجالات الحياة الأساسية و كان ذلك نتيجة للسياسة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي فبالنسبة للوضع السياسي تميز ب :

- قيام نظام الحكم المدني حيث أصبحت السلطة السياسية في الجزائر بقيام الجمهورية الثالثة بفرنسا في يد المستوطنين و بدأت معه بوادر الحكم المدني بالجزائر
- إقصاء الجزائريين من التمثيل السياسي.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي فتميز ب :

- تطور الاستغلال الزراعي الكولونيالي و كانت البداية بمصادرة الأراضي و التضييق على الجزائريين بفرض الضرائب و الغرامات لإبعادهم عن الأرض إضافة إلى الغزو الرأسمالي، وسيطرت العنصر الأوروبي على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد.

الفصل الثاني:

ماهية التجنيس (نشأته، طرقه، مراحله)

مفهوم التجنيس

طرق التجنيس الفرنسي

مراحل التجنيس الفرنسي

إن الغزو الاستعماري الذي قامت به فرنسا اتجاه الجزائر، كان يهدف إلى غايتين أساسيتين : غزو الأرض ثم غزو الأفكار، فمنذ احتلال الجزائر سنة 1830م حاولت فرنسا فرض سيادتها على جميع الميادين (السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الدينية)، مستعملة شتى أنواع الوسائل و الأساليب في إطار سياسة قمعية ترتب عنها كل أنواع الظلم، والاحتقار و التمييز العنصري، و تطبيقا لذلك قامت بسن مجموعة من القوانين و المقررات الزجرية، هدفت في مجملها إلى تدمير الكيان الجزائري و كان أخطر أنواع هذه القوانين قانون التجنيس الفرنسي.

المبحث الأول: مفهوم التجنيس .

أولا: لغة: تَجَنَّسَ- تَجَنُّسًا (ج ن س) بالجنسية الفولانية انتسب إليها، أخذها.[1]

تَجَنُّسَ، يتَجَنَّسُ، تَجَنُّسًا، فهو مُتَجَنّسْ .

تَجَنُّسَ الشخص: مطاوع جَنُّسَ، اكتسب جنسية دولة، انتسب إلى غير أصله.

جَنُّسَ أجنبيا : أعطاه الجنسية .[2]

ثانيا : اصطلاحا : تَجَنَّسَ NATURALIZATIONعرفه عبد الوهاب الكيلاني على انه مجموعة من الإجراءات القانونية التي يصبح بموجبها شخص من مواطني بلد لم يدن له بالولاء سابقا، مكتسبا لجنسية غير جنسيته الأصلية، هناك قوانين للتجنس و شروط ينبغي مراعاتها، مثل سنوات الإقامة في البلد الذي يسعى الشخص للحصول على جنسيته .[3]

[1] جبران مسعود , الرائد (معجم لغوي عصري) , ط7 , دار العلم للملايين , لبنان , 1992 , ص 196 .

[2] احمد مختار عبد الحميد عمر, معجم اللغة العربية المعاصرة, ط 1, عالم الكتب, القاهرة, 2008, ص ص 404, 405.

[3] عبد الوهاب الكيلاني , موسوعة السياسة , ج 1 , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , لبنان , د ت , ص 790 .

المبحث الثاني : طرق التجنيس الفرنسي .

أولا :التجنـــــــــيس الآلـــــــــي : الأوتومـــــــاتيكي .

هو ما تطرق إليه أحمد توفيق المدني في كتاب الجزائر وهذا التجنيس مرتبط بأبناء الأجانب اللذين يولدون في الجزائر[1]، حيث أصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 26جوان 1889 الذي يفرض الجنسية الفرنسية بصفة آلية على كل أبناء الأجانب المقيمين بالجزائري ما لم يرفضونها[2] .

ثانيا : التجنيس الفردي : متعلق بالجزائريين :

إن المواطنة الفرنسية بالنسبة للجزائريين "الأهالي" حق لم يكن من الممكن إن يتحقق إلا كضرب من الإسقاطات الخيالية، فلم يكن الأهالي في الواقع أفرادا منتمين إلى الأمة الفرنسية بل كانوا رعايا خاضعين لها، فبالنسبة لموضوع التجنيس رأت فرنسا أن المسلمين الجزائريين غير مؤهلين للاندماج بصفة جماعية، وقد يستغرق قرونا طويلة حيث لا يرى الفرنسيين أن التعامل معهم بليونة يعني الاستهزاء بقيم الجنسية الفرنسية لأنها كانت ترى في الجزائريين التوحش و التعصب الذي لا يليق بكرامة المواطن الفرنسي حيث لا تقبل ســـوى أفـــرادا اعترفـــوا بوحشـــيتهم وأعلنـــوا صـــراحتهم عـــن تنكـــرهم لهـــا[3].

أن التجنيس الفردي قد حدث، وكانت له شروط ضيقة تصعب على كل راغب الحصول عليها و من أهم هذه الشروط هي : الولاء المطلق لفرنسا وخدمتها والتثقف بلغتها، وحيازة الملكية، وحسن السيرة والسلوك في نظر الفرنسيين، وبناءا على ذلك لم

---

[1] أحمد توفيق المدني, كتاب الجزائر, د ج، المطبعة العربية, الجزائر, 1931م, ص 77.

[2] يحيى بوعزيز , سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م و يليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954م , عالم المعرفة للنشر و التوزيع , الجزائر , 2009 , ص 43.

[3] غي برفيلي , النخبة الجزائرية الفرانكفونية (1862-1880) , تر : حاج مسعود و آخرون , دار القصبة , الجزائر , 2007 , ص ص 128-130 .

يتقدم أو بالأحرى لم يحصل على المواطنة الفرنسية إلا عدد ضئيل جدا بين1865-1914 و كان المتجنسين منبوذين في المجتمع المسلم لاسيما وأن الذين تجنسوا كانوا من صنف معين في الغالب، كانوا يمثلون الذين خدموا في الجيش الفرنسي أو العاملين في المصالح الترجمة في الإدارة أو الجيش أو المحاكم أو من مدارس الآباء البيض[1] .

ثالثا : التجنيس الجماعي :

يتمثل التجنيس الجماعي في الفئة اليهودية المقيمة في الأرض الجزائرية ففي يوم 24أكتوبر 1870 صدر قرار تجنيس اليهود الجماعي وكان الهدف من ذالك زيادة العنصر الأوربي، حيث كان عددهم 38 ألف شخص [2].

إضافة إلى طرق التجنيس الفرنسي التي ذكرناها نتطرق إلى طريق التنصير فالتجنيس والتنصير وجهتان لعملة واحدة فالتجنيس يمهد للتنصير وهذا الأخير يعمل على تقوية سياسة التجنيس . فقد عمل الجنرال "بيجو" على جمع الأطفال الجزائريين اليتامى وتسليمهم إلى القسيس قائلا :<<حاول يا أبتي أن تجعل منهم مسيحيين وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار>>[3]

فمن تولى مسؤولية تنفيذ سياسة التنصير هو "الكاردينال لافيجري" بالرغم من الاتفاق الذي تعهدوا فيه، بالاحترام الدين الإسلامي وأوقافه ومعاهده واحترام ملكية الجزائريين وحريتهم الدينية [4].

---

[1] أبو قاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , (1830-1954) , ج 6 , د 1 , دار الغرب الإسلامي , بيروت , لبنان , 1998 , ص 374 .

[2] بوعزيز , المرجع السابق , ص 189.

[3] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، د ج، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 219 .

[4] رابح تركي , الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته و جهوده في التربية و التعليم , د ج، دط، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار، الجزائر , 1974 , ص 43 .

وقد تحدث الدكتور جمال قنان في كتابه قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر عن قيام بعض النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان ينُص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية وبصفة جماعية على غرار ما حصل بالنسبة لليهود الذين أدمجوا في الجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم كريمو عام 1871 فالذين قاموا بهذا كانوا يريدون وضع حد للمظالم التي يعاني الجزائريون بمنحهم الحقوق السياسية ليتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم والوقوف في وجه المستوطنين الذين سيطروا على الحياة الحضارية في البلاد [1].

المبحث الثالث : المراحل التي مر بها التجنيس الفرنسي .

أولا : المرحلة الأولى 1862-1918 .

إنّ أول قرار مسّ الشخصية الجزائرية هو قرار 1862م و هو أول مرسوم يخص تجنيس الجزائريين صدر من طرف دائرة الاستئناف بالجزائر في 24 فيفري 1862م، فالمسلم الجزائري فرنسي، لكن لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا لأنه يحافظ على قانونه الخاص لذلك يعتبرونه رعية فرنسية، فالمسلم الجزائري من حيث المنطق هو مسلم جزائري و كفى، و من حيث القانون الدولي هو فرنسي و من حيث المعاملات الداخلية الفرنسية هو رعية فرنسية يقوم بالواجبات و لا يتمتع بالحقوق الفرنسية إلّا إذا خرج من الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق به، و دخل تحت أحكام القانون المدني الفرنسي [2]، فالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث عند زيارته للمرة الثانية للجزائر في شهر ماي 1865م قال للأهالي بان فرنسا لم تأتي للقضاء على جنسية شعب و لكن ارغب في تحسين مستواكم المعيشي و مشاركتكم في الحياة السياسية لبلدكم بحيث صدر يوم 14

[1] جمال قنان, قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر, المرجع السابق، ص 189.

[2] أحمد توفيق المدني , حياة كفاح (مذكرات 1925-1954) , ج2 , ط خ , عالم المعرفة للنشر والتوزيع , الجزائر , 2010, ص ص 225-296 .

جويلية 1865م قانون سيناتوس كونسيلت و الذي بموجبه يسمح للجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، و الغرض من هذا القانون إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي، فالأقلية من الجزائريين طلبوا الجنسية الفرنسية و أصبحوا مواطنين فرنسيين و الأغلبية من الجزائريين رفضوا التجنّس و اعتبروه تخلي عن الدين و العقيدة الإسلامية[1]، فقرر مجلس الشيوخ جعل من الجزائري المسلم فرنسيًا و لكن دون أن يستفيد من المزايا الممكنة التي يمنحها طلب التجنيس فلا تمثل له في المجالس البلدية و المجالس العامة، و كان يخضع لقوانين و تدابير خاصة، فهذا القانون ل المسلم الجزائري أهليا مستهجن، فكان رعية فرنسية في الحقيقة، و لكنه أقل قيمة من المواطن الفرنسي[2] .

توالت المراسيم التي تخص التجنيس الفرنسي بعد مرسوم 1865م نذكر مرسوم 24 أكتوبر 1870م الذي ينص على تعيين لجنة استشارية خاصة لدراسة طلبات التجنيس في عين المكان بمدينة الجزائر فالمرسوم يشترط على المسلمين أن يتجنسوا قبل حصولهم على أية وظيفة .

و كذلك القانون الصادر يوم 26 جوان 1889م الذي يسمح بتجنيس اغلب الأجانب المولودين في الجزائر و لم يتضمن أي تلميح للأهالي و للمسلمين، و بالتالي أضيف البرلمانيين الفرنسيين ميشلان و غالي قانون اقترحا فيه تجنيس جماعيا لجميع الأهالي الجزائريين مع إمكانية الاختيار بين الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية أو الخضوع للقوانين المدنية الفرنسية [3]، فواقع القانون الإمبراطوري بخصوص مسالة التجنيس لم تكن

---

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، د ج، ط 1، دار الريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 128 129 .

[2] محفوظ قداش , جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830– 1954) , تر: محمد المعراجي , د ج , ط خ , وزارة المجاهدين , الجزائر , 2008 , ص 231 .

[3] شارل روبير آجيرون , الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871– 1919) , المرجع السابق، ص 639 .

تسري لها كما كان متوقع، فمن سنة 1865 إلى 1881م بلغ عدد المتجنسين 4.428 شخصا، أي معدل 276 في السنة[1]، فالشعب الجزائري هو من اشد الشعوب الإسلامية محافظة على الدين و القومية ففضل البقاء على حالة الضيم و الإرهاق و لم يقبل التمتع بالحقوق التي تأتيه عن طريق التخلي عن تعاليم دينه، فالشعب كان ينفر من التجنيس نفورا كبيرا[2] .

* **قانون كريميو"24 أكتوبر 1870"** : أصدره اليهودي الفرنسي آودلف كريميو[3]، وهو مرسوم يتضمن بموجبه على منح الجنسية الجماعية الفرنسية لليهود في الجزائر بحيث كان يؤمن كريميو أن حصول أربعين ألف يهودي جزائري على الجنسية الفرنسية يعد منزلة تعويض مناسب لبلاده التي فقدت أثناء الحرب مع ألمانيا مقاطعتي الألزاس و واللورين[4] .

*** قرارات قانون كريميو:**

– منح هذا القانون الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.

– يمنح الأهالي الإسرائيليين صفة المواطنة الفرنسية و يمنحهم الممارسة الكاملة للحقوق السياسية. – عملت فرنسا بواسطة القانون على تسهيل إجراءات تجنيس اليهود و قبول كل الطلبات دون تحديد آجال لذلك[5] .

---

[1] آجيرون , الجزائريون المسلمون و فرنسا، المرجع نفسه , ص 296 .

[2] المدني , حياة كفاح , ج 2 , المصدر السابق , ص 296 .

[3] آودلف كريميو: ولد سنة 1796م , اسمه أدولف إسحاق كريميو , مارس مهنة المحاماة و تقلد منصب وزير للحكومة , صاحب قرار 24 أكتوبر 1870م القاضي بتجنيس الجماعي لليهود . انظر : عفرون محرز , مذكرات من وراء القبور , تر: حاج مسعود ج1 , ط خ , دار هومة للطباعة و النشر , الجزائر , 2008 , ص366.

[4] أمينة عباسي , السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر (1830– 1870) مذكرة كاملة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر, كلية العلوم الإنسانية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , 2013–2014 , ص 69 .

[5] عباد, الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830–1930، المرجع السابق, ص 236.

* **نتائج قانون كريميو :** إن أهم النتائج التي نتجت عن هذا القانون يمكن إدراجها في النقاط التالية :

– إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف إلى إلحاق هذا البلد العربي الأمازيغي الإفريقي بفرنسا بالقوة العسكرية و جعله جزء لا يتجزأ منها .

– كان قرار التجنيس الجماعي لليهود نقطة تحول لكل سكان الجزائر و فرنسا لما حمله من تغيير للأحداث و القوانين و الصفات .

– تضارب الآراء و اختلاف المواقف من قرار التجنيس كان على كافة المستويات من بعيد أو من قريب .

– تزايد طلبات الجنسية الفرنسية بكثرة من قبل يهود "المغرب الأقصى" و يهود "تونس"[1] .

كما وجه كل من كليمانصو و لينغ رسالة إلى بريان في 1915م توصي ب : تجنيس الجزائريين دون مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين، كما كان مشروطا بناءا على قانون التجنيس "سيناتوس كونسيلت" الصادر سنة 1865م، فبرنامج كليمانصو لينغ حاول أن يعدل قانون الجنسية لسنة 1865م، الذي وضع الجزائريين في حالة رعايا و حاول كذلك أن يزيد تمثيل الجزائريين و إسماع صوتهم في المجلس الوطني الفرنسي، لكن الفرنسيين لم يوافقوا على النقاط التي احتوى عليها برنامج سنة 1915م[2]، وبالرغم من محاولات فرنسا لتجنيس الأهالي إلا أنها لم تستفد من تطبيق القرار فمن سنة 1865م إلى غاية 1900م خلال 35 سنة تم تجنيس سوى 1159 أهلي بالجنسية الفرنسية[3]، و خلال سنة 1894م بلغ عدد الأجانب المتجنسين 1460 و كان من نصيب الأهالي المسلمين

[1] شيخ فاطمة , قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود , الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية , الحوار المتوسطي , مارس 2017, ص ص 522– 523 .

[2] سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية , ج2 , المرجع السابق , ص ص 264– 265 .

[3] عثمان زقب, السياسة الفرنسية في الجزائر (1830– 1914) , دراسة في أساليب السياسة الإدارية , رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2014– 2015 , ص 336 .

48 موزعين على المقاطعات الثلاث (الجزائر 27، وهران 11، قسنطينة 10) و كان الأغلبية منهم عسكريين، أما في سنة 1899م بلغ عدد الأجانب 870 متجنّس أما الأهالي المسلمين كان نصيبهم 21 متجنس موزعين على المقاطعات الثلاث : الجزائر "7"، وهران "8"، قسنطينة "6"، أما في سنة 1900م وصل عدد المتجنسين من الأهالي المسلمين 20 موزعين على المقاطعات الثلاث : الجزائر "7"، وهران "4" قسنطينة "9"، و مع انتهاء الحرب العالمية الأولى تأتي مرحلة جديدة من الإصلاحات[1] .

ثانيا: المرحلة الثانية :1918- 1936م.

لمّا أصبح الوضع خطيرا للغاية أضطر رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ كليمانصو بموافقته على آرائهما و أنه حان الوقت لإفساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية،وظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسح أمامهم بريق الأمل وخاضوا الحرب جانب الشعب الفرنسي حتى حقق الانتصار ،ولقد أصدر جورج كليمانصو [2]قوانين إصلاحية سنة 1919م[3].

***قانون 04فيفري1919م:**

قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين ،أصدره البرلمان الفرنسي تحت دفع وإلحاح من كليمانصو رئيس وزراء ذلك الوقت و بعض المعتدلين من النواب معتقدين أنهم بهذا التعديل الذي ادخلوه على بعض الجزائريين ،كان قد كافئوهم على مساهمتهم في

[1] زقب , المرجع نفسه , ص ص 342- 343 .

[2] كليمانصو جورج : (1841- 1929) صحفي و سياسي فرنسي , رئيس الوزراء سنة 1917م , لقب بابي النصر , وقع معاهدة فرياي 1919م : انظر المنجد في اللغة و الأعلام , ط 41 , دار المشرق , بيروت 2005 , ص 467 .

[3] يحي بوعزيز , سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954) , المرجع السابق , ص 78 .

الحرب في الصفوف الفرنسية وقد نص قانون فبراير علي مايلي[1]:

– تكريس فكرة دمج الجزائر في فرنسا ثم ضمان ولاء المسلمين الجزائريين لسلطات الإحتلال .

– فتح مجال تمثيل الجزائريين في المؤسسات الانتخابية كالمجلس البلدي والمجلي العام والمجالس المالية والمجلس الأعلى للحكومة.

– يمكن للجزائري المشاركة في انتخاب رئيس المجلس ولكن لا يحق له لترشيح لهذا المنصب[2].

– أن يكون سن المصوت لابد أن يكون له 25 سنة فما فوق.

– لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل مناهض للحكومة الفرنسية.

– إثبات شهادة إقامة في المكان المقيم فيه لمدة سنتين.

– أن تكون له شهادة حسن السلوك وان يكون عمل في الجيش الفرنسي[3].

لكي يجعل من الصعب علي الجزائري الحصول علي الجنسية الفرنسية، وضع أمامه عقبات لا يمكن اجتيازها، لذا عليه أن يتوفر على الأقل شرطا وحدا من الشروط التالية:

– الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية.

– معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.

– أن يملك بعض الممتلكات في احدي المدن أو الأرياف.

– التوظيف لدى السلطات الفرنسية

– الحصول علي وسام فرنسي [4].

---

[1] قنان, قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر, المرجع السابق, ص ص 80– 81.

[2] طاعة سعد, دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947– 1956), د ج, ط 1, دار كوكب العلوم, الجزائر, 2012, ص ص 28–29.

[3] سعد , المرجع نفسه , ص 31.

[4] سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية , ج 2 , المرجع السابق , ص 273 .

– توسيع حقوق الانتخاب للجزائريين في المجالس البلدية و العمالات والمجلس المالي

– السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول علي الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية[1] .

***أهم نتائج إصلاحيات 04 فيفري 1919م :**

–توسيع دائرة الانتخابات المسلمين بعدد كبير في جميع مجالس الجزائر 100000 للمجالس العامة و المفوضيات المالية، و 400000 لمجالس القرى.

– ارتفاع عدد المستشارين العامين المسلمين من6 إلى 9 وارتفعت نسبة المستشارين البلديين المسلمين إلى الربع، ونال المستشارون حق الاشتراك في انتخاب رؤساء البلديات[2] .

– تجاهل التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي ،وعدم إلغاء قانون الأهالي ولا المحاكم الرادعة لذا رفضها الجزائريون وطالبوا بتمثيل ومساواة حقيقتين[3] .

– تزايد طلبات التجنيس من خلال الإصلاحات بحيث ارتفع عددهم سنة 1920م حوالي 17 متجنس و تزايد العدد في سنة 1926م إلى 67 متجنس[4] .

***مشروع بلوم فيوليت 1936:**

ما كادت تنتصر الجبهة الشعبية بفرنسا في الانتخابات سنة 1936م، حتى برزت في الجزائر فكرتان: فكرة أبداها الوالي العام الأسبق موريس فيوليت[5]، وصادقه

---

[1] بوعزيز , سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، المرجع السابق , ص 79 .

[2] آجيرون , تاريخ الجزائر المعاصرة , المرجع السابق , ص 117 .

[3] بلاح , المرجع السابق , ص 357 .

[4] بوسعيد سمية , الأحوال الشخصية الجزائرية في ميزان المشاريع الفرنسية الاستعمارية , المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية , المجلد 9 , العدد 03 , ديسمبر 2018 , ص 151 .

[5] فيوليت : وطني فرنسي صاحب مشروع فيوليت القاضي بفرنسة عدد عظيم من النخبة الجزائرية , صاحب الكتاب الشهير "هل تحيا الجزائر" , انظر: المدني , حياة كفاح , ج2 , المرجع السابق , ص ص 120– 123 .

عليها زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم، تقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين لكي يشاركون مع الفرنسيين في الانتخابات بالمجالس النيابية[1] .

وقد احتوى مشروع فيوليت على ثمانية فصول وخمسين مادة ،وأهم ما جاء فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي، وتأمين نفس الحقوق والوجبات للجزائريين مع الفرنسيين، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين عنهم في مجلس الشيوخ، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية ،فالنخبة الجزائرية قد رحبت به أشد الترحيب لما جاء فيه ورأت فيه خلاصها وخلاص الجزائر[2]، وقد نص مشروع فيوليت على النقاط التالية:

- منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين وهم النخبة .
- منح حق الانتخابات لعدد قليل منهم و ضمهم للهيئة الانتخابية كما لو كانوا متجنّسين بالجنسية الفرنسية مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية[3].
- إدماج بعض الأهالي الجزائريين الذين تتوفر فيهم جملة من الشروط بفرنسا .
- الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الإدماج "حسب المشروع " لهم نفس الحقوق التي هي للفرنسيين ولهم أحوالهم الشخصية.
- تحقيق بعض المساعدات و الإصلاحات الاقتصادية لفئة معينة من الجزائريين .
- الحق في التمثيل النيابي بالنسبة للجزائريين بنسبة نائب لكل 70الف نائب .

[1] المدني, هذه هي الجزائر, المرجع السابق, ص 179.

[2] سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 , ص 18.

[3] سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية ج3 , المرجع نفسه , ص 19 .

– ارتفاع عدد الناخبين بتطبيق هذا القانون إلى 24046 ناخبا و في سنة 1940م وصل إلى 30046 ناخبا [1].

كان الغرض الحقيقي من وراء مشروع فيوليت هو الاندماج السياسي و تقسيم المجتمع الجزائري إلى فئتين فئة تعطى لها الحقوق الفرنسية و هي الفئة المثقفة و فئة لا تعطي لها هذه الحقوق و هي أغلبية الشعب، العمال و الفلاحون، لكن قد تم رفض المشروع سنة 1937م من طرف البرلمان الفرنسي[2].

ألّف فيوليت كتابه الشهير "هل تعيش الجزائر" فكانت أفكاره وآرائه :<<إذا لم ننصف الجزائريين و نسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق و الواجبات، فإنهم سيندفعون في الميدان التحريري و عندئذ تخسر فرنسا ارض الجزائر نهائيا >>[3].

نستنتج أن الاستعمار الفرنسي جاء للجزائر من أن أجل القضاء على مقوماته الشخصية و الدينية و هويته الوطنية، لذا التجأ إلى إصدار قوانين التجنيس و الذي تبين لنا من خلال دراسته أن له هدفين :

الأول و الذي يحمل في ظاهره منح للجزائريين صفة المواطنة الفرنسية و المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق.

أمّا الثاني و الذي كان يحمل في باطنه تشويه و طمس و مسح المقومات الإسلامية العربية.

---

[1] لمياء بوقريوة , مشروع موريس فيوليت , مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر , مجلة علوم الإنسان و المجتمع , العدد 04، ديسمبر 2012 , ص ص 318 , 319 .

[2] لمياء بوقريوة , المرجع نفسه , ص ص 326– 329 .

[3] المدني, هذه هي الجزائر, المرجع السابق, ص 180.

فالتجنيس مر بمراحل بدأت بقانون سيناتوس كونسيلت 1865م، ثم قانون كريميو 1870م و الذي يمنح الجنسية الجماعية لليهود، و بعدها إصلاحات 1919م وصولا إلى مشروع فيوليت 1836م.

إنّ مشروع التجنيس كان يمثل خطر كبير على المجتمع الجزائري فالهدف منه كان الاندماج و جعل الجزائريين يتخلصون من فكرة الوطنية و الاستقلال .

الفصل الثالث:

المواقف الجزائرية من التجنيس الفرنسي

موقف النخبة الإدماجية و فدرالية المنتخبين الجزائريين

موقف النخبة المحافظة

موقف جمعية العلماء المسلمين و الحزب الشيوعي الجزائري

موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب

يقول الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه "حياة كفاح" بقلم المنصور: << طريقان قد فتحا اليوم في وجه الجزائر الفتاة، و على رأس كل من الفريقين جماعة تُرغب الناس سلوك ذلك الطريق، و تعدهم الوعود و تمد لهم في الأماني.

أمّا الطريق الأول فهو طريق التجنّس و التنازل عن القومية و اللّغة و نبذ التاريخ و التقاليد، و الدخول في جنسية جديدة هي جنسية العنصر الغالب و الاندماج فيها، و قبول ما يتبع ذلك التجنس و الاندماج من أخلاق جديدة، و لغة جديدة، و عقلية جديدة، و دعاة هذا الطريق يبثون دعوتهم بجد و نشاط، يكتبون و يخطبون و يحادثون و ينشرون الصحف و المجلات باللغة الفرنسية طبعا، و يريدون أن يؤثروا على الطبقات المتعلمة في المدارس الفرنسية و المتشبعة بالأفكار الفرنسية .

و أمّا الطريق الثاني فهو طريق المحافظة على الذاتية الجزائرية، أي المحافظة على دين البلاد، و على لغتها، وعلى تقاليدها و على مدنيتها الخاصة، و على توثيق الرابطة بين حضرها و بين تاريخها المجيد، و الأخذ من ثمرات المدنية الغربية بكل نافع مفيد، لا يمس العقيدة الدينية و الوطنية، ولا يعتدي على كرامة البلاد، و لهذا الطريق أنصاره و دعاته حتى بين طبقة الشبيبة المتعلمة في المدارس الفرنسية[1]>> .

فمن هذا المنطلق فان الشعب الجزائري و بالأحرى نقول الاتجاهات السياسية التي مثلت هذا الشعب بدأت بالتكتل في أحزاب و منظمات سياسية تحاول إعلان مواقفهم من التجنيس الفرنسي في الجزائر و أهدافهم و العمل على تحقيقها .

[1] أحمد توفيق المدني, حياة كفاح, المرجع السابق, ص ص 240, 241.

المبحث الأول : موقف النخبة الإدماجية و فدرالية المنتخبين الجزائريين .

أولا : موقف النخبة الإدماجية :

وهي عبارة عن نخبة مثقفة تخرجت من المدارس الفرنسية و تبنت أفكار غربية منهم أطباء و صيادلة و محامون و قضاة، كانوا ينادون بالاندماج و ربط الجزائر بفرنسا كوسيلة لتحقيق المساواة في الحقوق مع المواطنين الأوروبيين أمثال القاضي شريف بن حبيلس، و المحامي احمد بوضربة، و الدكتور ابن التهامي[1]...

كانوا من المتعلمين المنبهرين بالحضارة الفرنسية حتى سمّاهم المؤرخ الفرنسي "لوروي بوليو " Leroy Beaulieu" بالجزائريين المتأوربين، كان عدد هذه الفئة ضئيلا لم يتجاوز 1200 عنصر، من أعضاء حركة الشبان الجزائريين و المنخرطين في نواديهم في مطلع القرن العشرين على أقصى تقدير و قد بدأت بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر و قبل أعضائها التجنّس و الدخول تحت القضاء الفرنسي، و رضي بعضهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية و باختصار فقد طالبت جماعة النخبة بالتجنيس الكامل للجزائريين و غير ذلك من الإجراءات التي قد تساعد على توحيد الجزائر مع فرنسا[2]

نذكر من بين هؤلاء المتجنّسين :

1-أحمد بوضربة :

كان بوضربة من المتجنّسين كما ذهب اجيرون إلى انّه كان إبنا لمتجنّس لكن ما نلمسه من موقفه تنكره الشديد للشريعة الإسلامية و في نظره الخوف هو العائق الوحيد في وجه الاندماج القانوني و رد على كل من يقول أن قوانين الاندماج ستمس المشاعر الدينية للمسلمين في محاضرة ألقاها بجمعية الدراسات السياسية و الاجتماعية قال فيها أن الشريعة

[1] عمورة، المرجع السابق، ص 163 .

[2] بلاح، المرجع السابق، ص 331 .

الإسلامية ما هي إلّا أسطورة لا يفهمها المسلمون و هم لا يطبقون تعاليم القرآن و لم يعتبرها سبب كافي لرفض المسلمين التجنيس [1].

2-الشريف بن حبيلس[2] :

حاول بن حبيلس أن يعطي مسالة التجنيس بالجنسية الفرنسية مكانا مقنعا في قاموس الجزائريين، فخاطبهم قائلا : إن التجنيس فعل يقبله مبدئيا كل أفراد النخبة ممن يعتقد أنّ الإحساس "الواجب" الديني مجرد قناعة شخصية، لأنه أراد أن يثبت فعليا أنّ التجنيس لا يتناقض مع الغاية السامية للدين، وبالمقابل اعترف بن حبيلس بصادق بان " القلة القليلة من الشباب تطلب الجنسية نظرا للعراقيل الكثيرة التي تواجهها فبالنسبة للأغلبية منها تحول الأسباب العائلية دون ذلك، ومن يستطيع وصف حالة التردد، وإنكار الإحساس بالقلق؛ اللذين كانا يخالجان معظمهم قبل اتخاذ قرار مثل ذلك، وهو قرار من شأنه أن يفصلهم إلى الأبد عن العائلة المسلمة الجزائرية... حين تصبح تسمية مطروني ثمرة هذا الحكم.

رغم أن اختيارهم الانضمام لجماعة أخرى "الجماعة الفرنسية" لن يكون على أساس ديني؛ فإنهم يعتبرون كفارًا لدى أهاليهم دون النظر لما يتمتعون به من إيمان صادق"25. وفي هذا القول أبلغ تعبير عن حالة المتجنّس، وتصرف محيطه الجزائري المزدري له، وقد

---

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954، ج 6، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998, ص 229.

[2] الشريف بن حبيلس (1885-1959): من عائلة عريقة ومثقفة مكنته من متابعة دراسته في المدارس الفرنسية بمدينة قسنطينة، وتلقى تعليمه على يد أهم الشيوخ و المدرسين هناك من أمثال عبد القادر المجاوي ومحمد المولود بن الموهوب، ثم انتقل إلى الجزائر العاصمة لدراسة الحقوق بالجامعة. وبعد إنهاء مساره الجامعي عيّن بسلك القضاء، واعتبر أحد أنشط القضاة الجزائريين، وأحد أبرز وجوه النخبة الجزائرية المفرنسة ذات الاتجاه المتطرف المرافع لمشروع الاندماج, تمكن الرجل من تأسيس ودادية (جمعية)القضاة المسلمين الجزائريين وترؤسها، وقد أنشئت عام 1920،اهتم بن حبيلس بالكتابة، ولديه مؤلفات عدة منشورة منها كتابه الأول بعنوانه: الجزائر الفرنسية في نظر أحد الأهالي ، وكتابه: فرنسا في الجزائر: إلى أين؟ الذي نشر بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر 1930م, ونشر بالمطبعة الرسمية كتابه المهم: حصيلة مئة عام لفرنسا لمزيد من التفاصيل انظر: نفيسة دويدة، "الشريف بن حبيلس: آراؤه واهتماماته الفكرية"، إنسانيات، العددان, 72-73, 2016, ص ص 69-90.

يكون نفسه مر بتلك الحال. وعمومًا ليس من السهل الحكم على حقيقة خيار النخبة في الرغبة في أن يصيروا فرنسيين، وعن تغييرهم لتلك الفكرة بعد رفضهم من قبل مجتمعهم[1].

3-إسماعيل حامد :

من أبرز المؤيدين لتيار التفرنس و الاستغراب[2]، لا نعرف إن كان إسماعيل حامد من المتجنّسين وما إذا كان متزوجاً من فرنسية كغيره من المستغربين عندئذ، لكن دعوته إلى الاندماج الحضاري كانت واضحة، فقد كان يدعو إلى تذويب المجتمع الجزائري في الحضارة الفرنسية و ذلك بالزواج المختلط ، لفت إسماعيل حامد إليه الأنظار منذ صدور كتابه "مسلمو شمال إفريقيا 1906، لأنه دعا فيه إلى أنّ النخبة تلعب دورا رئيسيا في الحياة السياسية، لم يدرس إسماعيل حامد الأسباب و لكنه وصف الواقع، ولم يدعو إلى النهضة العربية الإسلامية، و إنما دعا إلى الانطلاق من الحاضر، أي مما وصل إليه التأثير الفرنسي المتزايد في المجتمع الجزائري، مطبقاً للمخططات الفرنسية نفسها، ذلك أنّ هذه المخططات كانت تهدف إلى الوصول إلى هذه النتيجة، و هي أن يتنكر الجزائري نفسه لماضيه، و أن يستلب من هويته و يذوب في هوية أجنبية عنه دون شعور منه بذاته[3].

4-الطيب مرسلي :

طبيب جزائري من وهران، أبوه كان ضابطا في فرسان الصباحية في الجيش الفرنسي ،كما أنّه متزوج بفرنسية كان يعتبر واحد من هؤلاء المتجنسين حيث اخذ الجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم 1865 الذي كان يشترط للحصول عليها التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ومع ذلك تنعته الوثائق الفرنسية بالحاج الدكتور لأنّه أدى فريضة الحج، حضي بالاحترام بين الأهالي رغم أنهم يعتبرونه "مطروني" أو متجنّساً، و هو في

[1] نفيسة دويدة، المرجع نفسه، ص ص 69-90.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 6 ,ط1، المرجع السابق ص 233 .

[3] سعد الله، المرجع نفسه، ص ص 238، 239 .

نضرهم خارج عن الدين الإسلامي، و في سنة 1907 ألقى مرسلي كلمة في حفل توزيع الجوائز في مدرسة جول فيري الأهلية بقسنطينة، و قد ألح فيها على مبدأ الاندماج و المشاعر المشتركة التي رسّخها حيث قال : < علينا أن نكون فرنسيين بالمشاعر و القلوب، نحن الذين تربينا على نفس المقاعد كالفرنسيين الصغار[1]> .

إضافة إلى الطبيب الطيب مرسلي نجد احمد بن بريهمات وعلي بوضربة و بن التهامي و الشريف سعدان، كان معظم هؤلاء الأطباء متجنسين بالجنسية الفرنسية و دخلوا تحت طائلة القانون الفرنسي و تخلوا عن أحكام الشريعة الإسلامية، و كانوا جميعا تقريبا يؤمنون بالاندماج[2] .

كذلك برز موقف المعلمين الأهالي حيث اهتموا بالقضايا السياسية ومن بينها التجنيس، نذكر من بين هؤلاء المعلمين :

1-ربيع الزناتي :

عرف اسم الزناتي كمعلم و صحفي خلال عقدين من الزمن على الأقل، و عاصر أبرز أحداث الجزائر بين الحربين كما عاصر عن كثب تطور الفرد الجزائري في المدارس الفرنسية سواء على يد الإدارة الفرنسية أو على يد الحركة الإصلاحية، كان من اشد المؤمنين المفرطين بالاندماج و المأخوذين بالتأثير الفرنسي حتى انه لم يعد يرى الجزائر في غير الإطار الفرنسي، و لعل ذلك راجع إلى كونه من المتعلمين بالفرنسية الموجهة، و إلى كونه من المتجنّسين [3].

[1] سعد الله، المرجع نفسه، ص ص 231، 232 .

[2] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998, ص ص 266، 267.

[3] أبو قاسم سعد الله, تاريخ الجزائر الثقافي, ج6, المرجع السابق, ص 256.

2-سعيد الفاسي :

أصبح الفاسي من أبرز كتاب النخبة الاندماجية بين الحربين، فقد كان معلما مدة طويلة و صحافيا نشيطا و مؤلفاً، و كل ذلك جعل منه متكلما قويا باسم هذه الفئة، كان الفاسي من شباب زواوة و قد تخرج مثل الزناتي من المدرسة الفرنسية المبكرة هناك، و كان من المتحمسين للاندماج الذي كان يراه الخلاص الوحيد من حالة الاستضعاف رغم انه كان متجنّساً، قرر إنشاء جمعية أو نقابة للمعلمين الأهالي خلال 1921م، كما أنشأ صحيفة تعبر عن آرائهم و موقفهم مما يجري حولهم و من مستقبلهم، فكان أول عدد من مجلة صوت المستضعفين في مايو 1922م، و خلال العشرينيات كانت الأطروحة الوحيدة الرئيسية التي تعالجها المجلة هي الاندماج ،فق كانت تدعوا الجزائريين "الأهالي" إلى اليقظة و التعلم و تطوير أنفسهم، وتدعوا الأوروبيين "الفرنسيين" إلى القيام بواجباتهم نحو الأهالي، وذلك بان يرفعوهم إلى مستواهم، و طالبت أن يكون الاندماج كاملا، قائلة انه إذا بقيت بعض الجماعات متمسكة بدينها "غير متجنّسة" و عاداتها فمن الممكن أن تصبح أيضا فرنسية، و كان هدف صوت المستضعفين إذن هو التقارب و الاندماج و مزج الأجناس في الجزائر من خلال التعليم والتفاهم و الزواج المختلط لإنتاج جيل راق من الجنسين الجزائري و الفرنسي[1] .

3-محمد صوالح :

كان من خريجي المدارس الشرعية الفرنسية و من المتحمسين للاندماج، و في سنة 1900م أصبح عضو في الجمعية التاريخية التي كانت تصدر المجلة الإفريقية، و من العادة هذه الجمعية لا تقبل في صفوفها إلاّ المخلصين للقضية الفرنسية[2].

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6 ,المرجع نفسه، ص ص258، 259.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6 ؛ المرجع نفسه، ص ص 260، 261.

ثانيا: موقف فدرالية المنتخبين الجزائريين:

1-موقف صالح بن جلول :

نفى ابن جلول أن تكون هناك وطنية جزائرية، وكل ما هناك في رأيه هو الوطنية الفرنسية، فقد كتب في جريدته "لانتانت" حيث قال : << ... و إذا كانت لدينا وطنية، أفليست هي فرنسا لحماً و دماً [1]>>، شارك ابن جلول في اللجنة الوزارية المختلطة، المكلفة بالشؤون الأهلية و التي كان مقرها بباريس، و رأس عدة وفود إلى هناك تأييدا لمشروع فيوليت[2]، كما كان مؤسس حركة فدرالية المنتخبين القسنطينيين fédération des elus musulmans Algérie (fema) حاول فيه أن يعمل على تحقيق الاندماج لكن حزبه لم يكن مدعوما و لا مقبولا، و رغم فشله قام بإنشاء حركة سياسية يتزعمها و أطلق عيها اسم "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائر" سنة 1938م و كان هدفه الأساسي هو إدماج الجزائر في فرنسا[3] .

صرح ابن جلول ل "مارساي-متان" انه كان يريد أن يعطي التعليم باللغة الفرنسية فقط و بذلك فان الجزائريين المسلمين سيتكلمون ولا يفكرون إلا بالفرنسية و صرح أيضا بان العلماء سيكونون حجر عثرة في طريق إدماج المسلمين و تجنيسهم[4].

2-موقف فرحات عباس:

يعتبر فرحات عباس من أبرز دعاة الإدماج و التجنيس [1]، دخل المعترك السياسي بداية من عام 1922م، تأثر بالمدرسة الفرنسية إلى درجة أن جعلته في بداية

[1] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية, ج 3، المرجع السابق، ص ص 71, 72.

[2] سعد الله ؛ الحركة الوطنية الجزائرية ؛ ج 3 ؛المرجع نفسه، ص 68 .

[3] بوحوش، المرجع السابق، ص ص 230، 231.

[4] مصالي الحاج، مذكراته 1898-1938، تر: محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ,الجزائر، 2007، ص 205 .

مشواره السياسي لا يؤمن حتى بوجود أمة جزائرية[2]، هذا ما تبين من خلا مقاله في جريدة الوفاق تحت عنوان "فرنسا هي أنا" حيث أنكر فيه الشخصية الجزائرية و قال فيه : << أنني لست مستعدا للموت في سبيل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له أنني لم أكتشفه و لقد سألت عنه التاريخ و سألت عنه الأحياء و الأموات و زرت المقابر من أجل اكتشافه فلم أجد من كلمني عنه إطلاقا إننا لا يجب أن نبني فوق الرمال، و إني قد أبعدت بصفة باتة و نهائية كل خيال لكي نربط المصير بصفة مطلقة مع الوجود الفرنسي بهذه البلاد[3] >>

فانتهج سياسة الاندماج مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية للشعب الجزائري، فبالنسبة إليه يمكن أن يكون الشعب الجزائري مسلم و فرنسي في نفس الوقت[4].

أبدى فرحات عباس رأيه في إصلاحات 04 فيفري 1919 حيث رأى بأنها ظالمة و غير عادلة لأنها تمنح الجنسية لمجموعة قليلة فقط من الجزائريين، فالبرغم من انه يحمل الشروط الكاملة للحصول على الجنسية إلا انه لم يقدم طلبا للحصول عليها [5].

المبحث الثاني: موقف النخبة المحافظة:

النخبة هي مجموعة واسعة وشريحة هامة من المجتمع، تضم الشخصيات المشبعة بالثقافة العربية الإسلامية، و تظم عددا من المثقفين و المحاربين و رجال الدين و المعلمين

---

[1] يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المصدر السابق، ص 175 .

[3] رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية بالجزائر، ط خ، المؤسسة الوطنية للاتصال .النشر و الإشهار, الجزائر, 2008, ص ص 288, 289.

[4] عمار عمورة، المصدر السابق، ص 175.

[5] عز الدين معزة، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899-1985, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 80.

و عدد كبير من الصحافيين [1]، الذين يؤمنون بالثقافة العربية الإسلامية، و يكنون العداء لفكرة التجنيس و كانت تدعوا إلى المحافظة على النظم الإسلامية و التعليم العربي و القيم القديمة[2]، و من أهم أعضائها : الشيخ عبد القادر المجاوي[3] و عبد الحميد بن سماية[4]، ابن الموهوب[5]، حمدان لويسي[6]، محمد السعيد بن زكري[7] .

[1] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ؛ د ج، ط 1، دار دزاير أنفوا، الجزائر, 2013، ص 133.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ,د ج ؛ دط ؛ دار العلوم، الجزائر، 2005, ص 43 .

[3] الشيخ عبد القدر المجاوي : ولد بتلمسان عام 1848، كان يتمتع بشعبية و احترام عند الجزائريين، اشتغل أستاذ اللغة العربية و الشريعة الإسلامية في المدرسة الجزائرية "بالعاصمة و قسنطينة" و قد ساهم بفعالية في النهضة الجزائرية بكتبه و محاضراته و نشاطه في الصحافة بقسنطينة . انظر : إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة الجزائر، 2008، ص 235 .

[4] عبد الحميد بن سماية : هو عبد الحميد بن علي بن سماية، ولد بالجزائر العاصمة 15 جويلية 1866، كان يجيد اللغتين العربية و الفرنسية، اشتغل بالتدريس، و له مساهمات في كتابة الشعر، اشتهر بمقالاته الصحفية و مراسلات مع مع معاصريه، و كان من معارضي قانون التجنيد الإجباري، و من أنصار الجامعة الإسلامية . انظر : بلاح ,المرجع السابق، ص ص 343, 344.

[5] ابن الموهوب : كان مفتي بقسنطينة سنة 1908م، و هي مكانة لا يتقلدها عادة إلا من كان ذا صلة عليا في شؤون الدين و القضايا الشرعية و الاجتماعية، و كان في نفس الوقت أستاذ الفلسفة و العلوم الدينية و الأدب العربي في المدرسة الجزائرية الفرنسية بقسنطينة .انظر : سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص 150.

[6] حمدان لونيسي : في سنة 1830م عين حمدان لونيسي مدرسا بالجامع الكبير بقسنطينة و لا يكاد عمره يتجاوز الخامسة و العشرين، كان أستاذ عبد الحميد بن باديس، و كان من كبار الملاك و النواب و المفتين، وقد تبنى مطالب أساسية حول الأرض و القضاء الإسلامي و التعليم العربي، بلغ من الشهرة و النفوذ العلمي مكانة مرموقة، لكن انتهى به الأمر بطرده من الجامع الكبير سنة 1910م لأسباب لا تزال مجهولة فاختار بعدها الرحيل إلى الحجاز و الإقامة هناك إلى وفاته. انظر : أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان, 1981م ، ص ص 129-138.

[7] محمد سعيد بن زكري : ولد عام 1851 م في بني زكري في منطقة زواوة أثناء ثورة الشريف بوبغلة، حفظ القران في جامع القرية ثم التحق بزاوية الشيخ عبد الرحمان البلوي، و ظل ينتقل بين الزوايا لإتمام دراسته أصبح إماما في جامع سيدي رمضان سنة 1896م و كان من الفقهاء المتمكنين من علمهم و له بعض المؤلفات المطبوعة مثل "أوضح الدلائل ". انظر : سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954 ؛ المرجع السابق، ص ص 97, 98.

بدأ تبلور فكر هذه الجماعة منذ سنة 1900م تقريبا [1]، و إشتغل برنامجها كالتالي :

– مناهضة التجنس بالجنسية الفرنسية بالنسبة للمسلمين الجزائريين لأنه (ردَّةٌ) و خروج عن الدين الإسلامي الحنيف ،حيث يشترط في المتجنّس بالجنسية الفرنسية – طوعا – أن يخضع لجميع القوانين الفرنسية المخالفة للشريعة الإسلامية[2] .

– تحقيق المساواة في التمثيل النيابي و الضرائب، و الاستفادة من العدالة في الميزانية بين الجزائريين و المستوطنين .

– تعميم و تطوير وسائل التعليم و استعمال اللغة العربية .

– إحترام العادات و التقاليد الجزائرية.

– معارضة التجنيد الإجباري[3].

– إلغاء كل القوانين الفلسفية و في مقدمتها قانون الأهالي.

– تجنب استعمال العنف .

– الدعوة إلى الجامعة الإسلامية .

– حرية الهجرة ولا سيما نحو الشرق الأدنى[4] .

المبحث الثالث: موقف جمعية العلماء المسلمين و الحزب الشيوعي الجزائري.

أولا : موقف جمعية العلماء المسلمين :

تأسست هذه الجمعية في 05 مايو 1931م بالنادي الشرقي بالجزائر العاصمة و انتخب عبد الحميد بن باديس رئيسا لها حارب عدة جبهات في مقدمتهم الاستعمار و رجال

[1] بلاح، المرجع السابق ، ص 329 .

[2] بشير كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص 102.

[3] إبراهيم المياسي، المرجع السابق، ص 230.

[4] أبو قاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص 146.

التبشير المسيحي و دعاة الفرنسة [1]، كما عمل على محاربة السياسة الاستعمارية الرامية إلى تجنيس الجزائريين و نقد الجزائريين الذين تجنسوا أو كادوا يتجنسون [2].

تزامن ظهور جمعية العلماء المسلمين في وقت كثر الحديث فيه عن اندماج الجزائر بفرنسا و الدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية مثلما نصت عليه إصلاحات جورج كليمانصو 1919م [3]، كما هاجم العلماء بقوة محاولة فرنسا تجنيس الجزائريين و اعتبروه خطة فرنسية لمحو الإسلام و عروبة الجزائر و أصبح الجزائريون المتجنسون محل سخرية و شفقة لدى العلماء معتبرين أن التجنس لم يكن شيئا حميدا للجزائريين [4]، حيث نشر احد أنصار التجنيس و الاندماج من الجزائريين يوم الخميس 27 فبراير 1936م مقالا باللغة الفرنسية في جريدة "الوفاق " تحت عنوان " فرنسا هي أنا " أنكر فيه الشخصية الجزائرية قائلا : (أنني لست مستعدا للموت في سبيل الوطن الجزائري لان هذا الوطن لا وجود له، أنني لم اكتشفه، و لقد سألت عنه التاريخ، و سالت عنه الأحياء و الأموات، و زرت المقابر من اجل اكتشافه، فلم أجد من كلمني عنه إطلاقا، إننا لا يجب أن نبني تحت الرمال، و أنني قد أبعدت بصفة باتة و نهائية كل خيال لكي نربط المصير بصفة مطلقة مع الوجود الفرنسي بهذه البلاد)[5].

أثار هذا الخطاب حفيظة العلماء، ولا سيما ابن باديس الذي قام بالرد على صاحب المقال قائلا : (إننا نحن فتشنا في كتب التاريخ في صحف التاريخ، و فتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت و وجدت كل أمم الدنيا

---

[1] عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 171.

[2] أبو قاسم سعد الله، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج 4، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996م، ص 145.

[3] بوحوش, المرجع السابق, ص 245.

[4] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص ص 403، 404.

[5] رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر، ط خ ، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار ، الجزائر ، 2008، ص ص 288، 289 .

و لهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، و لها وحدتها الدينية و اللغوية و لها ثقافتها الخاصة و عوائدها و أخلاقها، بما فيها من حسن و قبيح، شان كل امة في الدنيا، ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية، ليست هي فرنسا و لا تستطيع أن تصير فرنسا، و لو أرادت، بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها و في أخلاقها و في عنصرها و في دينها، لا تريد أن تندمج و لها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة)[1] .

كما نظم قصيدة شعرية ألقاها بقسنطينة 1937م نقتطف منها الأبيات التالية :

شعب الجزائر مسلم و إلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

أو رام إدماجا له رام المحال من الطلب[2]

وفي سنة 1932م بدأت تظهر المواقف السياسية لجمعية العلماء حيث قام قادة الجمعية بالدعوة لمحاربة فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين ففي عدد جويلية 1935م نشرت جريدة "الشهاب" مقالا سياسيا يبرز موقف المسلمين من التجنس جاء فيه : (إن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية الفرنسية و لن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم، إنهم يفضلون الموت في فقر و في جهل فذلك أحسن لهم من العيش بعد التخلي عن هويتهم الإسلامية [3]).

حمل ابن باديس على عاتقه تحقيق الإصلاح الديني و الاجتماعي بالجزائر و قاوم بعنف دعاة الإدماج و التجنس خاصة و عند إنكارهم وجود الجزائر القومي و التاريخي [4].

[1] مجلة الشهاب، ج 1، مج 12، عدد غرة محرم 1355هـ، ابريل 1936م، ص ص 45-50.

[2] عمورة، المرجع السابق، ص ص 171, 172 .

[3] بوحوش، المرجع السابق، ص252.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 91.

كما توجهت حملة ابن باديس ضد التجنيس و المتجنسين، بإصدار فتوى دينية بتكفير كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية و يتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية، و نظرا لأهمية هذه الفتوى و ما أحدثته من صدى كبير داخل الجزائر و خارجها نورد مقتطفات منها :

<< التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ، و من رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عُدّ مرتدا عن الإسلام بالإجمال، و المتجنّس بحكم القانون الفرنسي، يجري تجنسه على نسله، فيكون قد جنا عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام...> >[1]

ولم يختلف رأي الطيب العقبي عن رأي ابن باديس فقد كتب العقبي كغيره من علماء الجمعية في شأن قضية التجنس التي أثارتها جريدة "الإصلاح " و أخذت تروج لها، و مؤكد أن العقبي لم يكن من المتحمسين لدعوة أخذ الجنسية الفرنسية و التنازل عن الأحوال الشخصية، و لعل ذلك هو ما دفع به إلى استشارة زملائه في فكرة التجنّس قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين.

وبالرغم من ذلك، فقد كان العقبي صريحا و واضحا في موقفه من التجنّس، و لم يدع في إصلاحه إلى اخذ الجنسية الفرنسية و الانسلاخ عن الأحوال الشخصية بل اعتبر فكرة التجنّس كفرا وحراما في الشريعة الإسلامية حتى يضع حدًا نهائياً لكل تأويل من طرف البعض حول قضية التجنّس [2]، و ابرز العقبي ذلك في جريدة البصائر بقوله : << التجنّس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام و الإقدام عليه غير جائز بوجه من الوجوه و من

[1] جريدة البصائر، لسان حال جمعية المسلمين الجزائريين، العدد 95، السنة الثالثة، الصادر في يوم الجمعة 12 ذي القعدة 1356 هـ، 14 جانفي 1938م، ص 2 .انظر الملحق ص

[2] احمد مريوش، الشّيخ الطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2012, ص 366 .

استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر و قوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهو كافر مرتد عن دينه بإجمال المسلمين[1] > >

ثانيا : موقف الحزب الشيوعي الجزائري :

أنشئ الحزب الجزائري رسميا سنة 1936م على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي و هو أقدم حزب جزائري و كان يظم الأوروبيين و المسلمين على حد السواء كان من القوى المؤيدة للبرجوازية ففي سنة 1936م مثلا ساند مشروع بلوم فيوليت الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية ليؤيد بذلك فكرة منح الجنسية الفرنسية[2] ، و هو من دعاة الاندماج و التجنيس [3]، و قد صرح السيد قدور بلقاسم الأمين الوطني للحزب بخصوص الاندماج << إن دعاة الانفصال أقلية و هم لا يمثلون سوى أنفسهم أو سادتهم كبار الكولون، أما المسلمون "يعني الجزائريين" فإنهم لا يريدون تطليق فرنسا خاصة بعد أن حققوا مبتغاهم و اليوم أكثر من أي وقت مضى فان وحدة الشعب في الجزائر و في فرنسا ضرورية و ستبقى كذلك >> ليعبر بذلك عن أي عمل يؤدي إلى انفصال الجزائر عن فرنسا[4] .

طالب الحزب الشيوعي الفرنسي من الأوروبيين تأسيس حزب شيوعي جزائري و لكن بقي خاضعا لتوجيهات الحزب الأم بفرنسا و الذي بدوره عنصر من عناصر الأممية الشيوعية و في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي الذي انعقد عام 1945م قال مندوبو الحزب مايلي : << إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو عن غير

[1] الطيب العقبي، كلمتي الصريحة في التجنيس و المتجنّسين، البصائر، العدد 77، السنة 2، الجمعة جمادى (1) 1356هـ /30 جويلية 1937م, ص 213 . انظر الملحق رقم :

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر : نجيب عباد, صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية, الجزائر، 1994م، ص 10.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر, 2007م، ص 23.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، منشورات اتحاد العرب، دمشق، سوريا، 1999م، ص 222.

وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى ... و يعمل الحزب الشيوعي الجزائري و يناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الجزائريين و الفرنسيين >>، وخرج المؤتمرون بقرار مؤيد لبقاء السيادة الفرنسية على الجزائر و تشجيع عملية الاندماج و عارضوا الأفكار الاستقلالية بحجة أنها لا تخدم المصالح الجزائرية الفرنسية [1].

ويمكن القول أنّ كل من الحزبين الشيوعيين في فرنسا و الجزائر لم يأت بشيء جديد فيما يتعلق بالمسالة الوطنية فالتجاهل و عدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري هو موقف مستمر و ثابت لهاته التشكيلة السياسية حتى طرد الاستعمار من هذه البلاد [2].

المبحث الرابع : موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب .

أولا : موقف نجم شمال إفريقيا :

أنشئ النجم على يد العمال المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا في يوم الأحد 20جوان 1926م بباريس، كان في بداية الأمر يمثل التونسيين و المغاربة إلى أن انفصلوا عنه ليصبح حزبا جزائريا خالصا[3]، و كان أبرز رجالها :

– رئيسها الفعلي خلال عامي "1926– 1927"حاج علي عبد القادر، قبل أن يتخلى عن تلك الرئاسة لميوله للشيوعية .

– مصالي الحاج "1898–1974" رئيسها التالي .

– عمار إيماش الأمين العام للنّجم .

بعد أن أصبح مصالي الحاج رئيسا لهذا الحزب جعل هدفه الأسمى هو استقلال البلاد هذا ما نلمسه في برنامجه الخمس عشرة نقطة الذي تقدم به إلى مؤتمر بروكسل المعادي

[1] عمورة، المرجع السابق، ص 178.

[2] قنان، المرجع السابق، ص 186.

[3] عمورة، المرجع السابق، ص 167 .

للاستعمار المنعقد من 10 إلى 15 فبراير 1927م، و ملخصه :

- الإلغاء الفوري لجميع القوانين الاستثنائية .
- الاستقلال الكامل للجزائر.
- جلاء القوات الفرنسية .
- إنشاء جيش وطني[1] .

انزعجت فرنسا من موقف الحزب و برنامجه السياسي، فقامت بحلّه يوم 20 نوفمبر 1929م، فاضطر مصالي الحاج و زملائه في النضال أن يشتغلوا بسرية إلى أن قرروا إعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد "نجم شمال إفريقيا المجيد"[2]، عرف النجم عدة صعوبات منذ نشأته باعتباره أول تنظيم يطالب بالاستقلال الوطني، إضافة إلى هذا كان النجم معارض مختلف أشكال الإدماج وشنّ مناضليه حملة واسعة على سياسة الإدماج و دعاتها، كما وجه سهام نقده نحو حكومة بلوم فيوليت بعد أن كشفت وجهها الحقيقي و هو تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية بصفة نهائية[3] ،

إجتمع مصالي الحاج بالوفد الذي جاء إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر الإسلامي إلى الحكومة الفرنسية يوم 22 جوان 1936، وتناقش مع أعضاء الوفد في مختلف القضايا التي تخص الجزائر، لكن هذا الحوار لم يكن مجديا، و بعد انتهاء اللقاء بين الوفدين الجزائري و الفرنسي، قام مصالي الحاج بمحاولة أخرى لعقد اجتماع بينه و بين أعضاء المؤتمر الإسلامي لإقناعهم بالتخلي عن فكرة التمثيل في البرلمان الفرنسي و الحصول على الجنسية الفرنسية لكن محاولاته و مجهداته لم تكن مجدية[4] .

---

[1] بلاح، المرجع السابق، ص ص 365، 366 .

[2] بوحوش، المرجع السابق، ص ص 289، 290.

[3] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر : الحاج مسعود.محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص ص 119، 125 .

[4] بوحوش، المرجع السابق، ص 296.

ظل النجم ينادي بالوطنية و الاستقلال بالرغم من الاضطهاد الذي لقيته إلى غاية حلّه سنة 1937م [1]، لكن كان رد الاستقلاليين فورياً إذ أسسوا بعد حله "حزب الشعب الجزائري"[2]

ثانيا : موقف حزب الشعب الجزائري :

أعلن "مصالي الحاج" في مدينة "نانتير" الفرنسية يوم 11 ماس 1937م عن تأسيس "حزب الشعب الجزائري ليعوض حزب "نجم شمال إفريقيا"[3]، فكان لهما نفس البرنامج و المبادئ و هو المطالبة بالاستقلال التام الفوري للجزائر مهما كانت غطرسة الاستعمار[4]، كما أنّ زعماء حزب الشعب الجزائري قد وقفوا ضد مشروع "بلوم فيوليت" و عملوا على إفشال هذا المشروع حيث قال مصالي الحاج أن المشروع عبارة عن أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأوروبيين[5]، و كان جواب الحكومة الفرنسية على إعلان هذا الحزب أن ألقت القبض على الزعيم أحمد مصالي و بعض رجال الحزب، قضت بسجنهم سنتين، بدعوى أنهم أعادوا تنظيم مؤسسة حلها القانون، لكن حزب الشعب واصل مشواره و لم ترده مظالم الاستعمار و لا مكائد الحكومة [6]، و في الأخير يمكن القول أن حزب الشعب رفض المساس بالهوية الإسلامية و كان شعاره "لا للاندماج، لا للانفصال ' لكن نعم للتحرر" وكان يهدف إلى إجبار فرنسا بالاعتراف بالشخصية الإسلامية [7].

نستخلص من خلال ما درسناه في هذا الفصل انه تباينت الآراء و المواقف حول قضية التجنيس بين مؤيد و معارض لها، إذ أن البعض من فئة النخبة أيّدت القضية و تحمس بعض المتجنّسين إلى هذا المشروع فأصبحوا ينادون بالتجنيس الكامل للجزائريين

[1] المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 164.
[2] بلاح، المرجع السابق، ص 367 .
[3] كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص 117.
[4] مصالي الحاج، مذكراته 1898– 1938، المرجع السابق ,ص 224 .
[5] بوحوش، المرجع السابق ص ص 234، 235.
[6] المدني، المصدر السابق، ص 169.
[7] بوحوش، المرجع السابق، ص 302.

بحيث يصبحون فرنسيين في كل شيء بما في ذلك التنازل عن الشخصية الجزائرية و فئة أخرى طالبت بالتجنيس مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية و أمام هذه الموجات التي أخذت تتدفق بادر عدد من العلماء و الكتاب في دراسة و معالجة هذه الظاهرة كما أخذت قضية التجنيس ميدان الصحف و المجلات حيث نشر الطيب العقبي في جريدة البصائر كلمته الصريحة في التجنيس و المتجنسين.

كان من الشخصيات التي أوضحت و بطريقة حاسمة موقفها من التجنيس هو احمد توفيق المدني و ابرز مدى الخطر المحدق بالأمة من وراء مشروع التجنيس، و كان الشيخ عبد الحميد بن باديس من اشد المعارضين للتجنس بالجنسية الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية، و مع توالي ظهور الأحزاب التي اتفقت في نقاط و اختلفت في أخرى لا سيما في مسالة منح الجنسية الفرنسية مع التخلي أو عدم التخلي عن الأحوال الشخصية .

كما رأينا الرفض المطلق للتجنيس و المتجنسين من طرف الجزائريين فكانوا يسمّون المتجنّس "مطروني" و يعتبرونه مرتد عن دينه . هذا الرفض أوضح لفرنسا مدى صمود الشعب الجزائري و مدى تمسكه بمقوماته الإسلامية .

الخاتمة

و في الأخير من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا النقاط التالية :

- إصدار بعض القوانين السياسية و الإدارية المتمثلة في ظاهرها منح الحقوق السياسية و الجنسية الفرنسية و إرغام المسلمين عن التخلي على أحوالهم الشخصية و المقومات الإسلامية.
- تحويل الجزائريين إلى مجرد رعايا فرنسيين و أقل قيمة من المواطنين الفرنسيين.
- وضع صعوبات و عراقيل على الشعب الجزائري لكي يتعذّر عليه الحصول على الجنسية الفرنسية.
- عدم المساواة في الحقوق و التمتع ببعض الوظائف و المناصب الإدارية للجزائريين إلا إذا تخلوا عن الشخصية الوطنية الجزائرية.
- مر التجنيس الفرنسي بمراحل و التي كانت تهدف من خلاله فرنسا تحقيق شروط الحصول على الجنسية و المواطنة الفرنسية بدأت بقانون كونسلت 1865م و الذي من خلاله يسمح للجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية.
- إصدار قانون كريميو 1870م و الذي بموجبه يمنح الجنسية الفرنسية الجماعية لليهود في الجزائر و ذلك لتعويض البلاد لما فقدته في الحرب مع ألمانيا.
- السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية و ذلك من خلال إصدار إصلاحات 1919م و التي تعتبر كرد جميل من خلال مشاركة الجزائريين مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى .
- إصدار مشروع فيوليت 1936م و الذي بموجبه منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين و هم النخبة و منحهم حق الانتخاب مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية .

- نجحت فرنسا إلى ضم فئة معينة من الجزائريين إلى التجنيس دون أن يعيروا أي اهتمام لمسألة المحافظة على الشخصية الإسلامية و يمثل هذا التيار الشريف بن حبيلس و الزناتي و غيرهم ...
- ظهور تيار آخر من النخبة المحافظة التي رفضت التخلي عن مقوماتها الدينية تحت أي شكل من الأشكال.
- مبادرة عدد من العلماء و الكتاب في دراسة و معالجة ظاهرة التجنيس و تجسد ذلك من خلال كتاباتهم في الصحف و المجلات أمثال الطيب العقبي و الشيخ عبد الحميد بن باديس حيث كانوا من أشد المعارضين للتجنّس بالجنسية الفرنسية .
- توالي ظهور الأحزاب التي اتفقت في نقاط و اختلفت في أخرى حول مسألة منح الجنسية الفرنسية مع التخلي أو عدم التخلي عن الأحوال الشخصية.
- أما الحزب الاستقلالي الذي ترأسه مصالي الحاج رفض رفضا قاطعا الحديث عن الإدماج و التجنيس و كان شعاره " لا للاندماج ، لا للانفصال ، لكن نعم للتحرر.
- كما نوصي بالمزيد من البحث والدراسة حول ظاهرة التجنيس في الجزائر كونه حلقة هامة من حلقات الاستيطان الفرنسي بالجزائر.

الملاحق

الملحق رقم -01-

مواقف جمعية العلماء من التجنيس

البصائر، المصدر السابق، ص 03

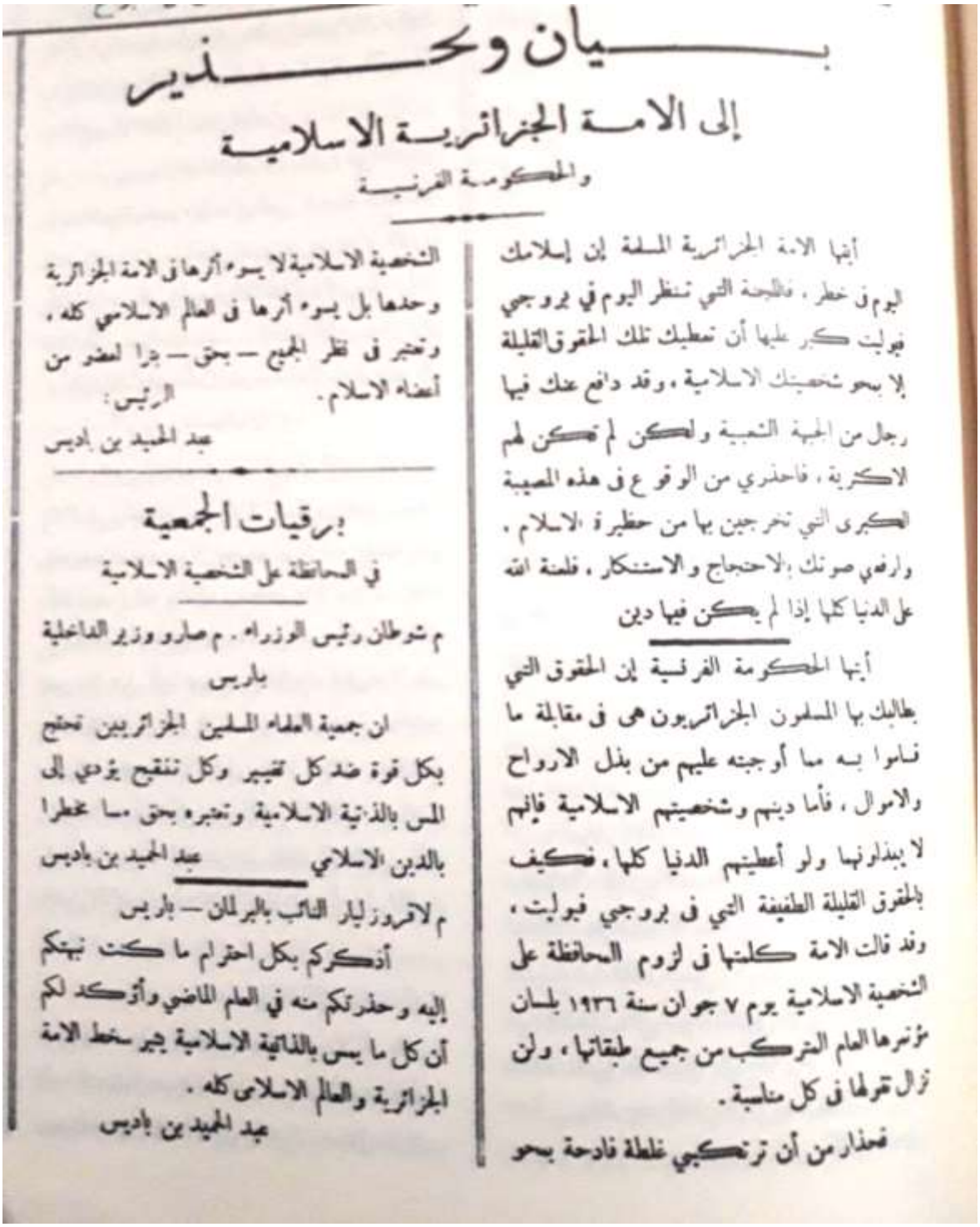

بيان وتحذير

إلى الأمة الجزائرية الاسلامية

والحكومة الفرنسية

أيتها الامة الجزائرية المسلمة إن إسلامك اليوم في خطر، فالمحنة التي تنتظر اليوم في بروجي فبوليت كبر عليها أن تعطيك تلك الحقوق القليلة إلا بمحو شخصيتك الاسلامية، وقد دافع عنك فيها رجال من الجبهة الشعبية ولكن لم تكن لهم الاكثرية، فاحذري من الوقوع في هذه المصيبة الكبرى التي تخرجين بها من حظيرة الاسلام، وارفعي صوتك بالاحتجاج والاستنكار، فلعنة الله على الدنيا كلها إذا لم يكن فيها دين

أيتها الحكومة الفرنسية إن الحقوق التي يطالبك بها المسلمون الجزائريون هي في مقابلة ما قاموا به مما أوجبته عليهم من بذل الارواح والاموال، فأما دينهم وشخصيتهم الاسلامية فإنهم لا يبذلونها ولو أعطيتهم الدنيا كلها، فكيف بالحقوق القليلة الطفيفة التي في بروجي فبوليت، وقد قالت الامة كلمتها في لزوم المحافظة على الشخصية الاسلامية يوم ٧ جوان سنة ١٩٣٦ بلسان مؤتمرها العام المتركب من جميع طبقاتها، ولن تزال تقولها في كل مناسبة.

فحذار من أن ترتكبي غلطة فادحة يمحو الشخصية الاسلامية لا يسوء أثرها في الامة الجزائرية وحدها بل يسوء أثرها في العالم الاسلامي كله، وتعتبر في نظر الجميع — بحق — جزءا لعضو من أعضاء الاسلام.

الرئيس:

عبد الحميد بن باديس

برقيات الجمعية

في المحافظة على الشخصية الاسلامية

م شوطان رئيس الوزراء. م صارو وزير الداخلية

باريس

ان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحتج بكل قوة ضد كل تغيير وكل تنقيح يؤدي إلى المس بالذاتية الاسلامية وتعتبره بحق مساً مخطراً بالدين الاسلامي عبد الحميد بن باديس

م لامبروز لبار النائب بالبرلمان — باريس

أذكركم بكل احترام ما كنت نبهتكم إليه وحذرتكم منه في العام الماضي وأؤكد لكم أن كل ما يمس بالذاتية الاسلامية يجر سخط الامة الجزائرية والعالم الاسلامي كله.

عبد الحميد بن باديس

الملحق رقم -02-

عمود الشيخ مبارك الميلي من التجنيس

البصائر. العدد ، ص 88

التي يديرها الاستاذ الشيخ الطيب العقبي ميدانها له القضية . وظن الطرقيون أنه يميل إلى التجنس وأن قوة العلماء على هذا الميل حتى لتشيع لها أنست جمعية العلماء ، أنها انما أسست لفتح هذا الباب

وقوى ذلك الظن السيء في نفوس طائفة أن العلماء يفرقون بين التجنس والمتجنس . فتراهم يعاملون المتجنس معاملة سالية ويعاشرونه معاشرة احسانية ولا يستنكفون من مجالسته ولا من مشاركته في عمل الصالح العام . فيظن البسطاء ذلك ميلا من العلماء الى التجنس . ونتج عن ذلك الظن أمران فاسدان أحدهما التساهل في التجنس والآخر القدح في العلماء

ومن هنا كانت الضرورة داعية الى ابداء جمعية العلماء ما تعلمه من حكم الله في هذه المسألة ، حتى لا يغتر بسكوتها الراغبون في التجنس ، ولا تبقى شبهة لمن يرميها بالرضى عن التجنس ، وقد أعلنت فتواها في العدد الخامس والتسعين من البصائر .

وقد وقف الناس من تلك الفتوى مواقف :

فمنهم المستحسنون لها المسرورون بها المعجبون باخلاص مفتيها للدين وبشجاعتهم في إقدامهم على ما قد يغضب بعض أحبائهم أو يقوي غضب خصومهم . وهؤلاء هم جمهور المسلمين من كل عالم لا يبالي بالظروف السياسية أمام الحقائق الدينية وكل أمي اتأ في الاسلام ، وكل مثقف يعمل لخير الاسلام والعروبة . وقد بلغنا عن المنصفين من الطرقيين الاعجاب بتلك الفتوى . كما جاء كتاب شكر وتقدير الى رئيس الجمعية من متجنسي اخواننا التونسيين ننشره — إن شاء الله — في العدد الآتي وقد رأينا صحيفة « الارادة » الغراء التي تصدر بتونس ترحب بالفتوى فتنقلها كلها وتقدم لها مقدمة بليغة

٢ ومنهم من تلقاها بالحذر والارتياب . وهم — فيما بلغنا — بعض متجنسي الجزائر الذين كانوا موالين لجمعية العلماء ويرونها تتحد معهم في انكار الخرافات ومحاربة الجمود وتمد يدها اليهم في خدمة القضية الجزائرية . ولكن هذه الفتوى عندهم تصورهم بصورة الكافر وتوجب التبري منهم والابتعاد عنهم .

ونحن نقول لهذا الفريق إن الفتوى دينية معناها أن المتجنس اذا لم يتب يكون يوم القيامة من أهل النار . فمن كان منكم يؤمن باليوم الآخر فليحمد الله أن علم حكم الله في هذا الامر الهام ومن كان لا يؤمن باليوم الآخر فهو في نظر المسلمين كافر بدون هذا التجنس .

أما الحياة الدنيا فنحن كما كنا : نتقرب من كل من يقترب منا ، ونتحد مع كل من تجمعنا به خطة ، ونعمل مع كل من توحد بيننا وبينه غاية . فليست الفتوى اعلانا للعداء مع المتجنسين ولا قصدا الى إثارة عواطف ضدهم ولا سعيا لتحقير شأنهم في المجتمع . فان المحافظة على حياة الاسلام ليست بطرا للخصام بين الانام .

٣ — ومنهم من حمل عليها وعلى الجمعية من أجلها ومقدم هذا الفريق المسيو زناتي الذي كتب مقالا في صوته صال فيه وجال وأرغى وأزبد وأبرق وأرعد . وحاول أن يكون في الجزائر شيخ الاسلام وقاضي محكمة نقض وابرام

وصنيعه ذلك لا يفهم منه الغيرة على التجنس فقد اعترف بسوء مغبته في نفس صوته ذلك منذ ثماني سنوات . ولكنه يجري على عادته في محاربة الاصلاح وكل ما فيه قوة للاسلام والقومية . وليس هذا أول مواقفه ضد رغبات الشعب الجزائري وأمانيه ولا هي أول ضربة فاشلة وجهها الى مميزاتنا القومية ومقدساتنا الدينية .

نحن لم نتكر هذا الرهط الاخير الانتهاء للاقسام وتعريفا له أنا لا نبالي في سبيل ديننا بغضبه وصخبه . ولا نحسده على تزلفه وتملقه . غير أننا نرى تزلفه وتملقه وصياحه بنا لا تجديه . فانه لم يكشف لمخدومه وسيده عن سر مكتوم ولا أتاه من سبإ بنبإ . اننا نصرح ولا نكني ونعلن ولا نسر أننا محافظون على الاسلام والعروبة وعاملون لخيرهما ونرى سعادتنا في كل شقاء يلحقنا في سبيلهما ان لم يكن من ذلك الشقاء بد في العمل لرفعتهما ، واننا لا نريد من تلك المحافظة وذلك العمل الاضرار بأحد والانتقام من أحد ولا العناد لأحد

نعم نريد من المتجنسين الموالين للجمعية أن لا يسترييوا بها من أجل هذه الفتوى ولا أن يظنوها أحدثت شيئا جديدا أو غيرت سلوكا قديما فالجمعية معهم — ان شاءوا العمل المشترك — على ما كانت عليه . وهي تسالم من يسالمها وترغب في التعاون في العمل مع من يسعى لصالح الجزائر وتوحيد وتقدم الدائرة . واخيرا يجب أن يعلم أن الجمعية تفرق بين التجنس والمتجنس . فالتجنس معنى منكر ليست له ناحية ترضي . والمتجنس شخص فيه صفات مرضية ومسخوطة . فإذا كنا نجاه المرضية قبلناه وسررنا به وأركنا له ناحيته الشخصية وانا نعلم أن الحياة لا تستقر الا مع التسامح والتجافي عن التعصب وقديما قال الشاعر العربي

ولست بمستبق أخا لا تلمه

على شعث أي الرجال المهذب

مبارك بن محمد الميلي

تعيين الفائزين

في تشطير « بيتي الزمرد » .

اجتمعت اللجنة الادبية لفحص التشاطير ، وتعيين المحللين فيهم ، واختيار الفائزين من بينهم في مكتب الاديب الشيخ محمد النجار مساء يوم الاحد ٢،١٣ وصبيحة يوم الاثنين ١٤ تحت رئاسة الشيخ محمد بن العابد الجلالي ، وقد استغرقت هذه العملية وقتا طويلا ، ومجهودا — لا نبالغ — ان قلنا كبيرا لما في تحري الحق والانصاف في الاختيار من مشقة ، ولما لاختلاف الاذواق من حيرة ومداورة ثم لما يدافع به كل عن وجهة اختياره من مشادة وضياع وقت

وقد أخذنا أنفسنا الا نتأثر بمؤثرات خارجية ، وأن نراعي الاجادة في النحو والانسجام في التراكيب ، وأن نحسب حساب السرعة في الاجابة ، مع ملاحظة بعد بلدة الشطر أو قربها

فاستقر اختيارنا — مع اطمئنان خاطرنا لهذا الاختيار — على سبعة مجيدين هم ذوو عدد ١٨ — ٧ — ٣٣ — ٣ — ١٧ — ٣٦ — ٢١ —

وفاز بالجائزة الاولى الشيخ بلقاسم بن أرزوق رقم (١٨) للروح الشعرية المتجلية في أشطاره وهي كتاب (صيانة الانسان) وفاز بالجائزة الثانية الشيخ عبد القادر السيلي رقم (٧) وهي العدد الممتاز من المقتطف في حياة المتنبي لما في تشطيره من مقابلة منتهى الاحسان بقيمة الاساءة

وستوجه الجوائز الى اصحابها

كاتب اللجنة

الملحق رقم -03-

فتوى علماء جمعية العلماء من التجنيس

البصائر، المصدر السابق، ص85

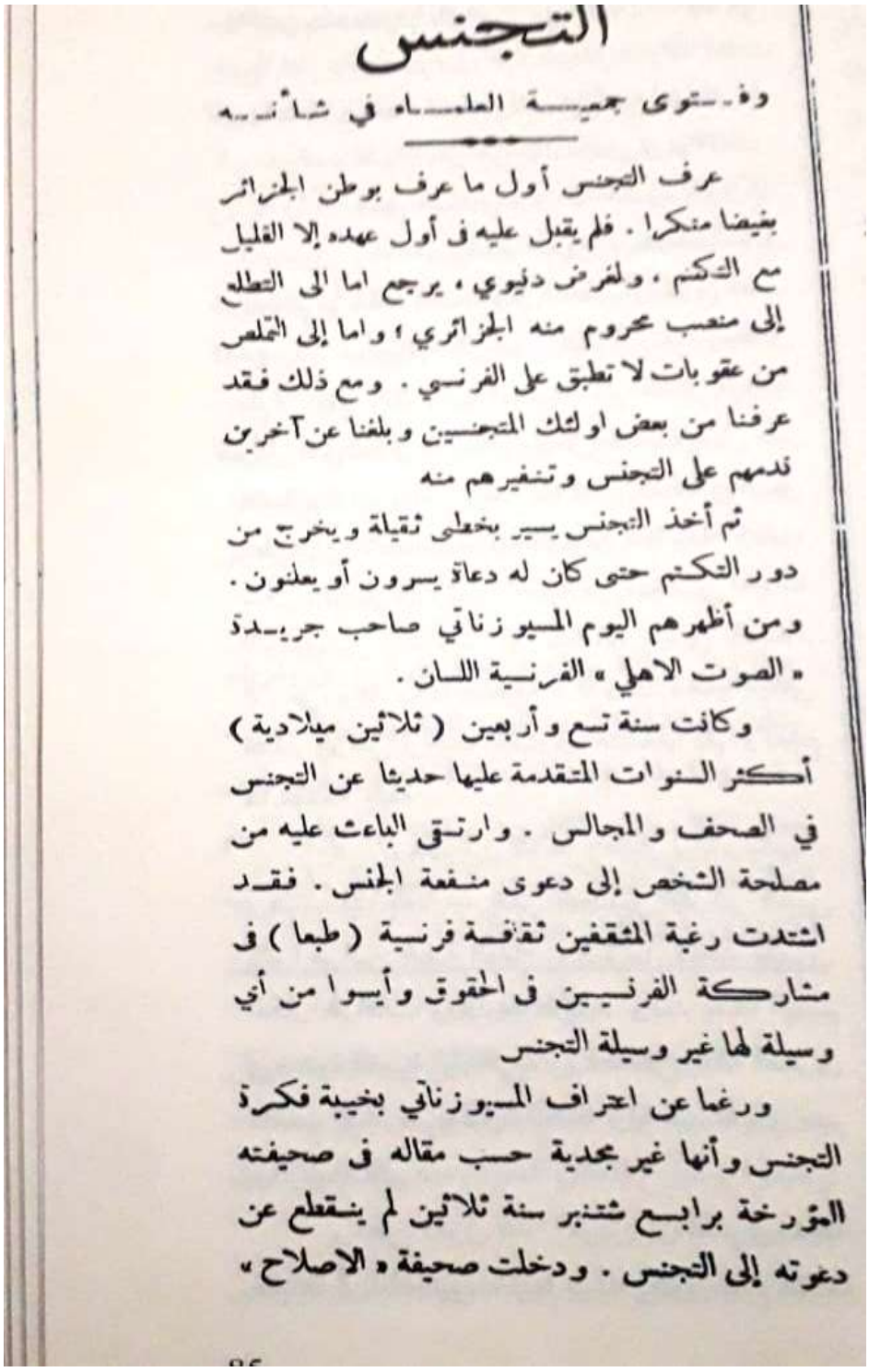

التجنس

وفتوى جمعية العلماء في شأنه

عرف التجنس أول ما عرف بوطن الجزائر بغيضا منكرا . فلم يقبل عليه في أول عهده إلا القليل مع التكتم ، ولغرض دنيوي ، يرجع اما الى التطلع إلى منصب محروم منه الجزائري ، واما إلى التملص من عقوبات لا تطبق على الفرنسي . ومع ذلك فقد عرفنا من بعض اولئك المتجنسين وبلغنا عن آخرين ندمهم على التجنس وتنغيرهم منه

ثم أخذ التجنس يسير بخطى ثقيلة ويخرج من دور التكتم حتى كان له دعاة يسرون أو يعلنون . ومن أظهرهم اليوم المسيو زناتي صاحب جريدة « الصوت الاهلي » الفرنسية اللسان .

وكانت سنة تسع وأربعين (ثلاثين ميلادية) أكثر السنوات المتقدمة عليها حديثا عن التجنس في الصحف والمجالس . وارتقى الباعث عليه من مصلحة الشخص إلى دعوى منفعة الجنس . فقد اشتدت رغبة المثقفين ثقافة فرنسية (طبعا) في مشاركة الفرنسيين في الحقوق وأيسوا من أي وسيلة لها غير وسيلة التجنس

ورغما عن اعتراف المسيو زناتي بخيبة فكرة التجنس وأنها غير مجدية حسب مقاله في صحيفته المؤرخة برابع شتنبر سنة ثلاثين لم ينقطع عن دعوته إلى التجنس . ودخلت صحيفة « الاصلاح »

الملحق رقم -04-

نموذج من فتاوي العلماء من التجنيس

البصائر، المصدر السابق، ص85.

نص الفتوى :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله

التجنس والتوبة منه

التجنس بجنسية غير اسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة . ومن رفض حكما واحدا من أحكام الاسلام عد مرتدا عن الاسلام بالاجماع . فالمتجنس مرتد بالاجماع .

والمتجنس — بحكم القانون الفرنسي — يجري تجنسه على نسله ، فيكون قد جنى عليهم باخراجهم من حظيرة الاسلام ، وتلك الجناية من شر الظلم واقبحه . وانها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الاسلام بسبب جنايته .

فاذا أراد المتجنس ان يتوب فلا بد لتوبته من اقلاع كما هو الشرط اللازم بالاجماع في كل توبة . وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الاسلامية ورفضه لغيرها ولما كان القانون الافرنسي يبقى جاريا عليه رغم ما يقول هو من رجوعه فاقلاعه لا يتحقق عندنا في ظاهر حاله — وهو الذي تجري عليه الاحكام بحسبه — الا إذا فارق البلاد التي يأخذه فيها ذلك القانون إلى بلاد تجري عليه فيها الشريعة الاسلامية . قد يكون صادقا في ندمه فيما بينه وبين الله ولكننا نحن في الظاهر الذي أمرنا باعتباره في اجراء الاحكام لا يمكننا أن نصدقه وهو ما يزال ملابسا لما ارتد من أجله من أحكام تلك الجنسية . ولهذا لا نقبل توبته ولا تجري عليه أحكام المسلمين

الملحق رقم -05-

معارضة بعض الفرنسية لمشروع كريمو

طارق بوزلماط، حركة معاداة اليهود في الجزائر1870-1902، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 216-217

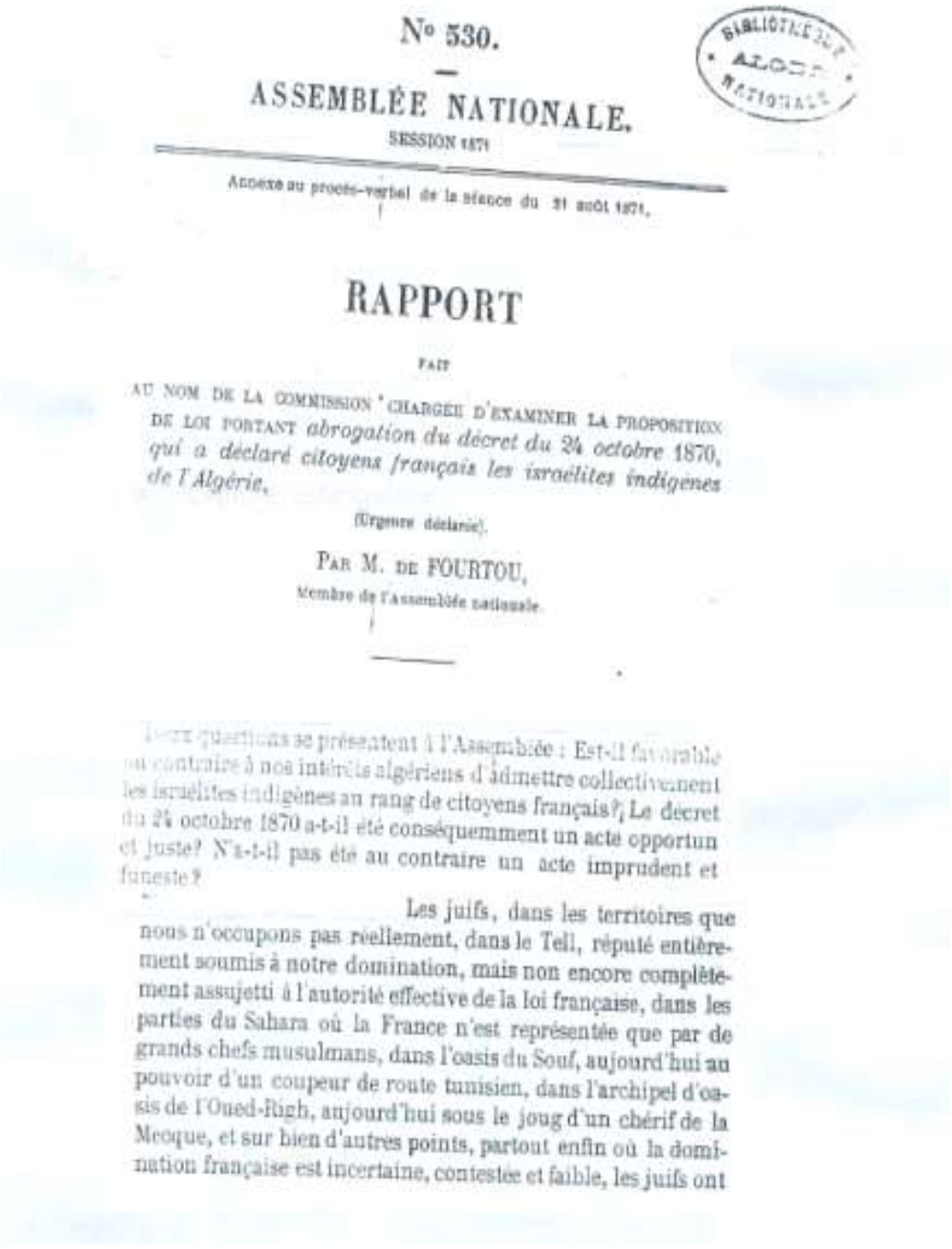

N° 530.

ASSEMBLÉE NATIONALE.

SESSION 1871

Annexe au procès-verbal de la séance du 31 août 1871.

RAPPORT

FAIT

AU NOM DE LA COMMISSION CHARGÉE D'EXAMINER LA PROPOSITION DE LOI PORTANT *abrogation du décret du 24 octobre 1870, qui a déclaré citoyens français les israélites indigènes de l'Algérie.*

(Urgence déclarée).

PAR M. DE FOURTOU,

Membre de l'Assemblée nationale.

Deux questions se présentent à l'Assemblée : Est-il favorable ou contraire à nos intérêts algériens d'admettre collectivement les israélites indigènes au rang de citoyens français? Le décret du 24 octobre 1870 a-t-il été conséquemment un acte opportun et juste? N'a-t-il pas été au contraire un acte imprudent et funeste?

Les juifs, dans les territoires que nous n'occupons pas réellement, dans le Tell, réputé entièrement soumis à notre domination, mais non encore complètement assujetti à l'autorité effective de la loi française, dans les parties du Sahara où la France n'est représentée que par de grands chefs musulmans, dans l'oasis du Souf, aujourd'hui au pouvoir d'un coupeur de route tunisien, dans l'archipel d'oasis de l'Oued-Righ, aujourd'hui sous le joug d'un chérif de la Mecque, et sur bien d'autres points, partout enfin où la domination française est incertaine, contestée et faible, les juifs ont

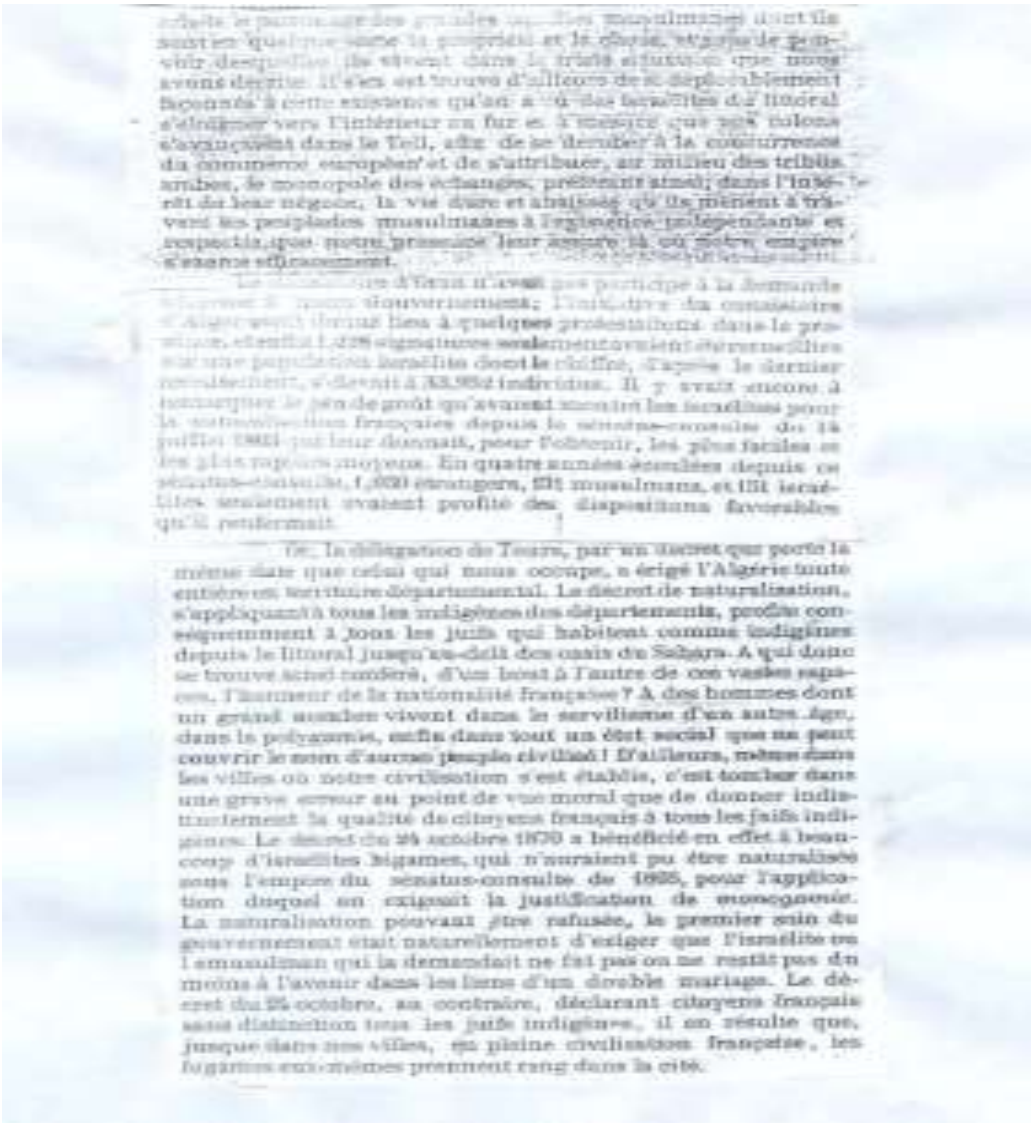

Or, la délégation de Tours, par un décret qui porte la même date que celui qui nous occupe, a érigé l'Algérie toute entière en territoire départemental. Le décret de naturalisation, s'appliquant à tous les indigènes des départements, profite conséquemment à tous les juifs qui habitent comme indigènes depuis le littoral jusqu'au-delà des oasis du Sahara. A qui donc se trouve ainsi rendre, d'un bout à l'autre de ces vastes espaces, l'honneur de la nationalité française ? A des hommes dont un grand nombre vivent dans le servilisme d'un autre âge, dans la polygamie, enfin dans tout un état social que ne peut couvrir le nom d'aucun peuple civilisé ! D'ailleurs, même dans les villes où notre civilisation s'est établie, c'est tomber dans une grave erreur au point de vue moral que de donner indistinctement la qualité de citoyens français à tous les faits indigènes. Le décret du 24 octobre 1870 a bénéficié en effet à beaucoup d'israélites bigames, qui n'auraient pu être naturalisés sous l'empire du sénatus-consulte de 1865, pour l'application duquel on exigeait la justification de monogamie. La naturalisation pouvant être refusée, le premier soin du gouvernement était naturellement d'exiger que l'israélite ou l'musulman qui la demandait ne fût pas ou ne restât pas du moins à l'avenir dans les liens d'un double mariage. Le décret du 24 octobre, au contraire, déclarant citoyens français sans distinction tous les faits indigènes, il en résulte que, jusque dans nos villes, en pleine civilisation française, les fugitifs eux-mêmes prennent rang dans la cité.

Les Juifs sont habituellement concentrés sur les mêmes points du pays ; ils sont agglomérés soit dans les villes, soit dans les communautés de l'intérieur. Les colons français sont au contraire disséminés dans les terres autour et souvent très loin des centres électoraux. De plus, les Juifs ont conservé entre eux une cohésion énergique d'idées, de sentiments, d'intérêts, qui a été, du reste, le fond même de leur génie et l'extraordinaire vertu dont la puissance leur a permis de maintenir depuis 4,000 ans, à travers les âges, au milieu de peuples étrangers, malgré d'incalculables obstacles, cette étrange unité qui constitue sur toute la surface du globe le grand phénomène du mosaïsme. L'histoire des droits politiques de notre pays nous montre, au contraire, la division infinie de sentiments et d'opinions qui existe au sein de la société française. Voilà donc en présence, dans les luttes électorales de l'Algérie, d'une part, les Israélites indigènes matériellement et moralement unis, soutenus en outre par les auxiliaires naturels qu'ils rencontrent dans leurs coreligionnaires d'origine européenne ; de l'autre, l'élément français disséminé sur le sol, divisé par la multiplicité de ses origines et désagrégé, d'ailleurs, par la variété de ses tendances politiques.

Les juifs et les musulmans sont après tout de même origine ; ils sont de religion différente, mais ils appartiennent comme peuple à la même famille. C'est pourquoi il a toujours paru légitime de maintenir entre eux, par rapport à la France, l'égalité morale qu'a justement créée le sénatus-consulte de 1865. Rompre aujourd'hui cet équilibre, appeler les israélites à une place privilégiée dans la société algérienne, n'est-ce pas réveiller fatalement contre eux-mêmes des haines non encore assouplies, allumer contre nous d'implacables colères, et jeter ainsi dans notre colonie une semence redoutable de soulèvement et de révolte.

الملحق رقم -06-

أهداف مشروع كريموا أمام النواب

طارق بوزلماط، المرجع السابق، ص227 وما بعدها

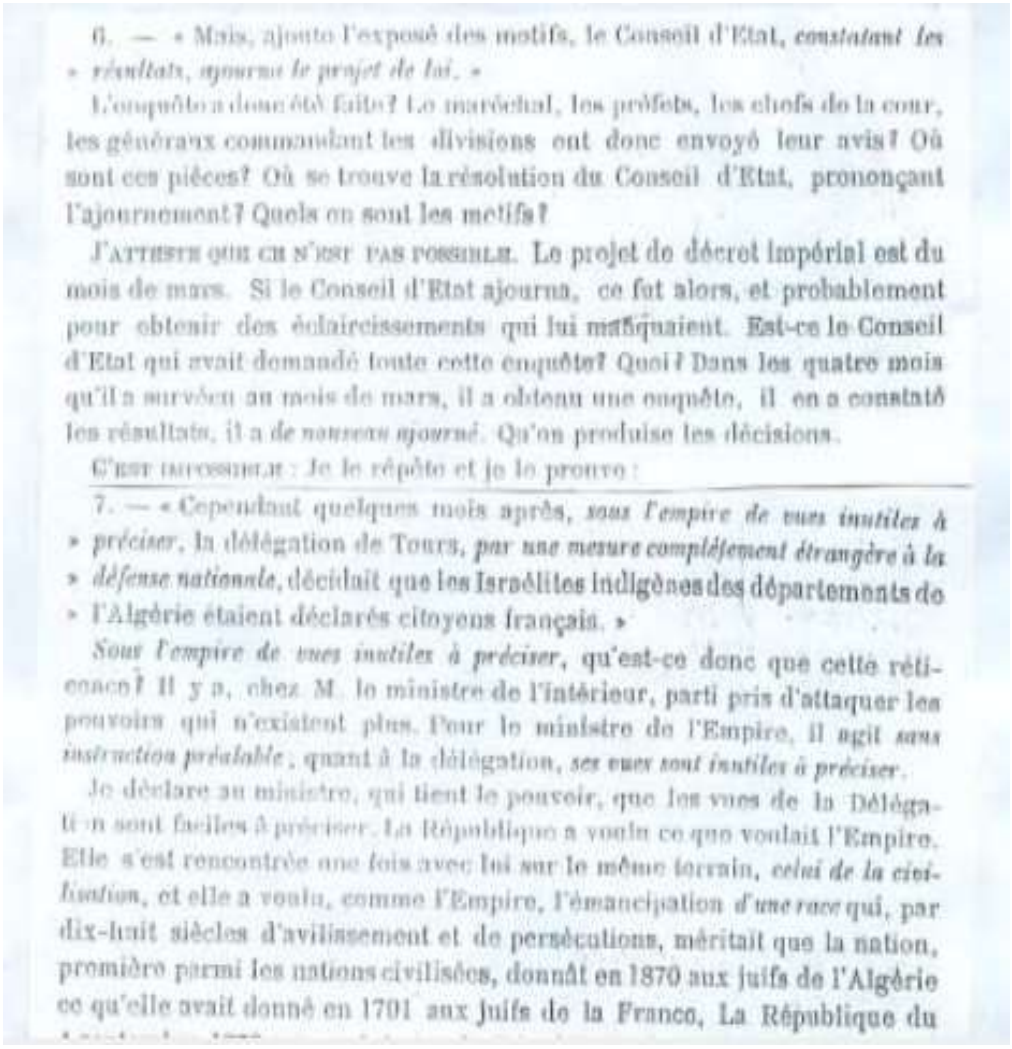

6. — « Mais, ajoute l'exposé des motifs, le Conseil d'Etat, *constatant les* » *résultats, ajourne le projet de loi.* »

L'enquête a donc été faite? Le maréchal, les préfets, les chefs de la cour, les généraux commandant les divisions ont donc envoyé leur avis? Où sont ces pièces? Où se trouve la résolution du Conseil d'Etat, prononçant l'ajournement? Quels en sont les motifs?

J'ATTESTE QUE CE N'EST PAS POSSIBLE. Le projet de décret impérial est du mois de mars. Si le Conseil d'Etat ajourna, ce fut alors, et probablement pour obtenir des éclaircissements qui lui manquaient. Est-ce le Conseil d'Etat qui avait demandé toute cette enquête? Quoi? Dans les quatre mois qu'il a survécu au mois de mars, il a obtenu une enquête, il en a constaté les résultats, il a *de nouveau ajourné*. Qu'on produise les décisions.

C'EST IMPOSSIBLE : Je le répète et je le prouve :

7. — « Cependant quelques mois après, *sous l'empire de vues inutiles à* » *préciser*, la délégation de Tours, *par une mesure complétement étrangère à la* » *défense nationale*, décidait que les Israélites indigènes des départements de » l'Algérie étaient déclarés citoyens français. »

Sous l'empire de vues inutiles à préciser, qu'est-ce donc que cette réticence? Il y a, chez M. le ministre de l'intérieur, parti pris d'attaquer les pouvoirs qui n'existent plus. Pour le ministre de l'Empire, il agit *sans instruction préalable*, quant à la délégation, *ses vues sont inutiles à préciser*.

Je déclare au ministre, qui tient le pouvoir, que les vues de la Délégation sont faciles à préciser. La République a voulu ce que voulait l'Empire. Elle s'est rencontrée une fois avec lui *sur le même terrain, celui de la civilisation*, et elle a voulu, comme l'Empire, l'émancipation *d'une race* qui, par dix-huit siècles d'avilissement et de persécutions, méritait que la nation, première parmi les nations civilisées, donnât en 1870 aux juifs de l'Algérie ce qu'elle avait donné en 1701 aux juifs de la France. La République du

« quelque sorte, étrangers à cette communauté, et ne les attachent pas au
« sol du pays où ils résident avec plus ou moins de fixité. Cette situation
« particulière fait comprendre pourquoi les Israélites algériens, malgré

« leur nombre, n'ont jamais réclamé la naturalisation collective. L'initia-
« tive de cette mesure est venue des Français eux-mêmes. »

Mais où donc M. le ministre de l'Intérieur a-t-il pris ses renseignements, qu'il expose sous la garantie de son affirmation ?

Comment ! Les Israélites indigènes ne veulent pas faire partie de la communauté politique ? Ils n'ont jamais réclamé la naturalisation collective ?

Le ministre ne connaît donc ni les pétitions des Israélites d'Alger, ni leur adresse à l'empereur lors de son voyage, ni les démarches si actives et si continuelles des Consistoires, en tête desquels marchait le Consistoire central pendant les cinq dernières années ?

Ce n'est pas sur l'initiative française, c'est sur les demandes incessantes des Israélites, que les conseils généraux, consultés par le pouvoir, répondaient par la demande de la naturalisation collective. Constantine, Oran, Alger ont élevé leurs supplications vers le trône. Alger, en 1860, a, *sous l'Empire*, fait entendre le langage le plus élevé, le plus *louangeur*, pour ces Juifs qui, deux ans plus tard, *sous la République*, sont dégradés par le ministre : « Considérant, dit le conseil général d'Alger, *que les nombreuses preuves de patriotisme et les services rendus par les indigènes israélites* COMMANDENT DIFFÉREMMENT *que le titre de* CITOYEN FRANÇAIS *leur soit accordé* SANS RETARD ! »

« — « En conséquence, leur statut réel et leur statut personnel seront,
« à compter de la promulgation du présent décret, réglés par la loi fran-
« çaise ; tous droits acquis jusqu'à ce jour restent inviolables. »

Les statuts israélites étaient abolis, les juifs, devenant citoyens français, étaient régis par la législation française.

M. Delangle avait dit :

En devenant Français, les indigènes ne sont pas obligés d'abdiquer les statuts, sous l'empire desquels ils ont vécu. Les lois qui régissent LA FAMILLE, LA PROPRIÉTÉ, LES SUCCESSIONS *sont maintenues comme par le passé.*

Ainsi les israélites, devenus *Français* par le sénatus-consulte de 1865, n'abdiquaient pas leur statut personnel. Qu'est-ce que ce statut ? C'est le droit pour le père de famille de fixer une part minime à sa fille dans sa succession, dévolue pour neuf dixièmes à son fils ; c'est le *lévirat* ou le *déchaussement*, selon qu'il veut ou ne veut pas épouser la veuve de son frère, c'est la *répudiation de la femme par le mari*, c'est la *polygamie !*

9. — « *L'administration de l'Algérie n'avait pas été consultée.* »

L'Algérie était représentée à Tours par un nombre considérable de délégués, de députés, de citoyens. La délégation a mis près de trois semaines à faire le travail des huit décrets qui portent la date du 24 octobre et qui furent promulgués le 28. La délégation était si vivement pressée par les colons, venus de l'Algérie à Tours, que, dès le lendemain de la signature, M. Gambetta écrivait à M. Crémieux :

EXPOSÉ DES MOTIFS DU PROJET DE LOI

déposé le 21 juillet 1871

ET PORTANT ABROGATION DU DÉCRET DE LA DÉLÉGATION DE TOURS

en date du 24 octobre 1870

RÉFUTATION DE L'EXPOSÉ DES MOTIFS

alinéa par alinéa

L'Exposé des Motifs est marqué par des guillemets et des numéros.

1. — « Le nombre des Israélites s'est notablement augmenté dans la » régence d'Alger, depuis la conquête : beaucoup sont venus d'un pays » voisin, pour placer leurs biens et leurs personnes sous la garantie d'un » gouvernement régulier. »

Le nombre total des Israélites qui sont venus des pays voisins est absolument sans importance, puisque la naturalisation est accordée *aux seuls Israélites* INDIGÈNES. Le chiffre, d'ailleurs, est officiellement connu. Hommes, femmes, enfants, tous réunis, sont trente-trois mille, voilà le nombre de Juifs indigènes après quarante ans de notre conquête.

2. — « Ils ont, d'ailleurs, conservé *les mœurs et les institutions traditionnelles*, qui ont permis à leur race, par une exception unique, de traverser les âges, sans se confondre avec les autres, et ils ne se regardent point, en général, comme faisant partie de la communauté politique. *Les intérêts dont ils s'occupent leur permettent de rester, en quelque sorte, étrangers à cette communauté*, ET NE LES ATTACHENT PAS AU SOL DU PAYS, *où ils résident avec plus ou moins de fixité.* »

البيلوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المصادر

1/ المصادر العربية

- العقبي الطيب، كلمتي الصريحة في التجنيس و المتجنّسين، البصائر، العدد 77، السنة 2 الجمعة جمادى (1) 1356هـ /30 جويلية 1937م .
- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.
- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830- 1954)، تر: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 .
- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، صالح المثلوني. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م .
- مصالي الحاج، مذكراته 1898-1938، تر: محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007 .
- الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة تر: الحاج مسعود.محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 . .
- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2010 .
- جريدة البصائر، لسان حال جمعية المسلمين الجزائريين، العدد 95، السنة الثالثة، الصادر في يوم الجمعة 12 ذي القعدة 1356 هـ، 14 جانفي 1938م .
- مجلة الشهاب، ج 1، مج 12، عدد غرة محرم 1355هـ، ابريل 1936م.

2/ المصادر الأجنبية

– Mercier Ernest**. L'Algérie et les questions algériennes**, étude historique, statistique et économique, challamel aine éditeur, Paris, 1883.

- **ثانيا: المراجع.**
- **1/ المراجع العربية**

طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956–1958، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013 .

آجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871– 1919)، تق: حاج مسعود، بكلي، ج 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 .

- خيضر إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830–1962، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006 .
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج 1، دار المعرفة، 2006 .
- بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013 .
- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1830–1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، ج 2، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .
- بوعزيز يحيى:
- سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958.
- السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830–1954, ط1, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2007.
- سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م و يليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954م، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
- موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته و جهوده في التربية و التعليم، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار، الجزائر، 1974 .
- حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية مابين 1912-1936، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.
- خياطي مصطفى ، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: خيضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013.
- الزبيري محمد العربي ، مذكرات احمد باي و حمدان خوجة و بوضربة، السهل، الجزائر، 2009 .
- سعد الله أبو قاسم:
- تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1981 .
- أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان , 1996م.
- تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998 .

- تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 6، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
- الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992 .
- تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954)، ج 6، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998 .
- الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 .
- اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 2، تر : محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013 .
- شتره خير الدين ، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية و الفكرة التونسية (1900-1939)، ط 2، دار كردادة، الجزائر، 2010 .
- طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947- 1956)، ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
- طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال، دار هومة، الجزائر، 2007 .
- عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1999 .
- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1990، الجزائر، 1984.

- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، برج الكيفان، الجزائر .
- العسلي بسام ، الأمير خالد الهاشمي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1984.
- عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر: حاج مسعود، ج1، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2008 .
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.
- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار الريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر 2002 .
- هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007 .
- عمامرة رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار، ص ص 288 , 289 .
- عميراوي احميده و آخرون , آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، طبعة خاصة، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007 .
- غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرانكفونية (1862-1880)، تر : حاج مسعود و آخرون دار القصبة، الجزائر، 2007.
- الفرحي بشير كاشة ، مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 2007 .
- فركوس صالح ، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005 .

- قنان جمال ، قضايا و دراسات لتاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المتحف الوطني للمجتهد، 1994 .
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، منشورات اتحاد العرب، دمشق، سوريا، 1999م .
- المدني احمد توفيق:
- هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1956.
- كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931 .
- حياة كفاح (مذكرات 1925–1954)، ج2، عالم المعرفة للنشروالتوزيع، الجزائر، 2010 .
- مريوش احمد، الشّيخ الطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2012 .
- نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2007م
- 2/ المراجع الأجنبية

- Agéron Ch R : Politiques coloniales au Maghreb , P.U.F, paris ,1972 .
- CHENTOUF Tayeb, Le monde contemporain ,o.p.u, Alger, 1983, Olivier r la population en Algérie rapport du haut comite consultatif de la population et de la famille tome 1 ère édition paris éditions artistiques 1960 ..
- Lequy Roger. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8,1970
- M. Paul Lacoste, Notice sur les travaix parlementaires de l'année 1897, Revue algérienne et tunisienne, R.A.T , Tome xiv, année 1898, IM , libraire de l’Académie, Alger, 1898.

- **ثالثا : القواميس و المعاجم .**

- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط 1، عالم الكتب، القاهرة 2008.
- جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، ط7، دار العلم للملايين، لبنان، 1992.
- الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسة , ج 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، لبنان .
- المنجد في اللغة و الأعلام، ط 41، دار المشرق، بيروت 2005.

رابعا : المقالات العلمية الملتقيات الفكرية .

1/المقالات العربية

- بن داهة عدة , الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .
- شيخ فاطمة، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود، الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي، مارس 2017 .
- ابن اشنهو عبد الحميد ، تطور الاستعمار في الجزائر و في سائر المستعمرات ,مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر، السنة الثالثة، العدد 22، الجزائر، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 1974 .
- بوسعيد سمية، الأحوال الشخصية الجزائرية في ميزان المشاريع الفرنسية الاستعمارية المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية، المجلد 9، العدد 03 ديسمبر 2018 .
- بوقريوة لمياء ، مشروع موريس فيوليت، مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد 04، ديسمبر 2012 .
- دويدة نفيسة، "الشريف بن حبيلس: آراؤه واهتماماته الفكرية"، إنسانيات، العددان، 72-73 2016 .

- 2/ المقالات الأجنبية

- **M. Paul Lacoste, Notice sur les travaix parlementaires de l'année 1897, Revue algérienne et tunisienne, R.A.T , Tome xiv, année 1898, IM , libraire de l'Académie, Alger, 1898.**

سادسا : قائمة الرسائل الجامعية .

- عباسي أمينة، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر (1830- 1870) مذكرة كاملة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 .
- زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1914)، دراسة في أساليب السياسة الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014- 2015 .
- معزة عز الدين، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005 .

- فهرس المحتوى:

المحتوى	الصفحة
العنوان	
شكر و تقدير	
إهداء	
مقدمة	2
الفصل الأول: الأوضاع العامة للجزائر نهاية القرن التاسع عشر 19م	
المبحث الأول: الوضع السياسي	9
المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي	12
المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي	16
خلاصة	29
الفصل الثاني : ماهية التجنيس (نشأته , طرقه , مراحله)	
المبحث الأول : مفهوم التجنيس	31
المبحث الثاني : طرق التجنيس الفرنسي .	32
المبحث الثالث : مراحل التجنيس الفرنسي .	34
خلاصة	42
الفصل الثالث : المواقف الجزائرية من التجنيس الفرنسي .	
المبحث الأول : موقف النخبة الإدماجية و فدرالية المنتخبين الجزائريين .	46
المبحث الثاني: موقف النخبة المحافظة.	52
المبحث الثالث: موقف جمعية العلماء المسلمين و الحزب الشيوعي الجزائري.	54
المبحث الرابع : موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب	59

خلاصة	61
خاتمة	64
قائمة المصادر و المراجع	
ملاحق	